

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: تقنيات كمية مطبقة

واقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية
دراسة قياسية خلال الفترة 2000 – 2015

إشراف الأستاذ:
-نورين مولود

إعداد الطالب:
- بصغير عبد العزيز

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	ولد محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	مولود نورين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	يخلف عبدالله	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{اقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2)}

اقرأ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي (3) عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) }

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ.

إهداء

نهدي ثمرة جهدي:

إلى اللذين قال سبحانه وتعالى في شأنهما: (وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) إلى من
رضاهم من رضاء الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم.

إلى أهلك اسم نطق به لساني، ينبوع الحنان والعطف إلى التي سهرت علي ورعايتي إلى العين التي
قاطعت النوم لراحتي إلى التي علمتني الصمود والتحدي إلى التي كانت دائما نبراسا تضئ
دربي أمي الحبيبة " زهرة " أمد الله في حياتها في صحة ورخاء.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح وأن الأمل أساس النجاح، حامى البيت وراعى شؤونه إلى من
وجوده أضاء لي الطريق إلى الذي تشرفته بحمل اسمه أبي العزيز " أحمد " حفظه الله ورعا، وإلى
من فاسمني رحم أمي وتقاسمت معهم وخيفت الخبز إخوتي الأعمام: الأخ المرحوم عبد الله، الغالي،
خديجة، أبو بكر، أمين. وكديتي المرحوم محمد خديم.

إلى الأستاذ المشرف الذي كان لنا السيد والموجه والذي صبر معنا على حمل هذا البحث "
مولود نورين " إلى كل من علمني حرفا طوال مشواري الدراسي، إلى كل من يحمل لقب "
بصغير"، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، إلى كل طلبة دفعة 2017/2016 ماستر في
العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة بمستغانم، إلى كل من لم أذكر اسمه خاصة من
تجمعني بهم صلة الرحم، إلى كل هؤلاء أهدي مذكرة تخريبي.

محمد العزيز

* كلمة شكر *

بادنا ببهاء نشكر الله عز وجل، ونحمده على نعمه علينا، الذي سدد خطانا و يسر لنا

طريقنا و حفظنا من كل سوء و هداانا إلى طريق العلم و الكفاح للوصول إلى غاية

لطالما حلمنا بها، فصار الحلم بعناية الله وحفظه حقيقة نعيشها اليوم.

والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين:

نشكر النبي ندين لها بهذا العمل فكروا وبناءا الجامعة الجزائرية

- جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -.

والشكر كل الشكر للأساتذة بقسم العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة وخاصة الأستاذ
المشرف " مولود نورين " الذي أمدنا بالنصائح والإرشادات ومساعدته لنا في إخراج هذا العمل
المتواضع إلى النور فله ولكل من أخلصوا إلى الجامعة صادق الاعتبار وجزيل الامتنان.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل الموظفين بالمكتبة الذين أمدونا بالكتب القيمة

محمد العزيز بصغير

فهرس المحتويات

	إهداء
	كلمة شكر
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال و الجداول
6-1	المقدمة العامة
	الفصل الأول : الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
08	تمهيد
09	المبحث الأول : مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر
19	المبحث الثاني : دوافع وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر
26	المبحث الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
35	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
37	تمهيد
38	المبحث الأول : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
52	المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر
59	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث : محاولة نمذجة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية
61	تمهيد
62	المبحث الأول : : دراسة تحليلية حول المتغيرات الداخلة في النموذج
69	المبحث الثاني : محاولة نمذجة العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-20015 .
82	خلاصة الفصل الثالث
83	خاتمة العامة
87	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	1-1
29	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	2-1
41	ترتيب الجزائر من خلال مؤشرات سهولة أداء الأعمال خلال السنتين 2013/2012 :	1-2
54	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004-2001	2-2
55	يمثل نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2002-2015 .	3-2
56	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق خلال الفترة 2002-2015	4-2
62	يمثل تطور المتغيرات الداخلة في النموذج	1-3
71	يمثل نتائج تقدير النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية	2-3
75	يمثل نتائج تقدير النموذج بعد إسقاط المعلمات المسببة لمشكل التعدد الخطي	3-3
78	(4 – 3): يمثل تقدير النموذج (White)	4-3
80	يمثل نتائج تقدير النموذج المصحح	5-3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
55	يمثل نسبة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لكل قطاع	1-2
64	منحنى بياني يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2000م- 2015 م.	1-3
65	منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000م- 2015م	2-3
66	منحنى بياني يوضح تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000م- 2015م	3-3
67	منحنى بياني يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000م- 2015 م	4-3
68	منحنى بياني يوضح تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000م- 2015 م	5-3
69	منحنى بياني يوضح تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000م- 2015م	6-3

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر خلال القرن العشرين و خاصة سنوات التسعينات أهمية كبيرة على المستوى العالمي ، و ذلك تزامنا مع التحولات الاقتصادية و السياسية التي نشأت عن تحول العالم إلى القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و سقوط الإتحاد السوفياتي ، و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أوجه العلاقات الاقتصادية التي تتم بين الدول المتقدمة و الدول النامية .

و مع بروز التكتلات الاقتصادية و ظهور المنظمات العالمية بناء على أفكار النظام الاقتصادي العالمي الجديد و خاصة من خلال ظاهرة العولمة أو ما يعرف بموت المسافات التي من خلالها تم تحرير التجارة العالمية و إلغاء كافة القيود على تحركات رؤوس الأموال في العالم جعلت من الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي .

و لعل من أبرز أدوار الشركات متعددة الجنسيات رؤوس الأموال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أدى دورا كبيرا في دعم اقتصاديات الدول النامية ما أدى بهذه الدول إلى التوجه نحو اقتصاد السوق ، و ذلك لحاجتها الكبيرة في الحصول على رؤوس الأموال فضلا عن التكنولوجيا المقدمة و الخبرات الإدارية ما يسمح لهذه الدول بالاتصال بشبكات الإنتاج و التوزيع العالمية ، فكل دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية فهي تعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحفز الرئيسي للتنمية الاقتصادية .

و الجزائر كغيرها من الدول تسعى هي الأخرى لأن تصبح أكثر جذبا لرؤوس الأموال الأجنبية اعتمادا على ما تمتلكه من موارد و إمكانيات و كذلك من خلال تحسين مناخها الاستثماري ليصبح أكثر ملائمة ، كما أردنا في ذات السياق معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر التي تبلور في مجملها بما يعرف بمناخ الاستثمار، و يتكون هذا الأخير من جملة من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، كما أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تعتبر عاملا مهما و مؤثرا بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: أهمية الدراسة: تبرز أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية :

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر الاقتصادية التي أوليت اهتماما كبيرا خاصة في ظل التحولات الاقتصادية .
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر وسائل التمويل أمنا إذا ما قورن بالقروض الثابتة و ما يترتب عنها من فوائد .
- ✓ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيات الحديثة وفتح أسواق جديدة للتصدير .
- ✓ يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق رفاهية في المجتمع، كما يمثل عنصر فعال لتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة التي بإمكانها مواكبة التغيرات و التطورات العالمية .

ثانياً: أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ معرفة أهم المتغيرات الكلية التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ التعرف على البيئة الاستثمارية في الجزائر.
- ✓ معرفة مستوى و حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- ✓ تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية الكلية إحصائيا و اقتصاديا.
- ✓ تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و الاستثمار الأجنبي المباشر قياسيا.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ يحتل الاستثمار مكانة كبيرة لدى أصحاب رؤوس الأموال و الحكومات فقد أصبح يشكل مجال اهتمام البحوث الجامعية و الندوات و الملتقيات العلمية.
- ✓ اعتماد الجزائر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدرا هاما للتمويل و تطوير القطاع الاقتصادي، خاصة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق.

✓ محاولة تسليط الضوء على أهم المحددات التي تساهم أو تؤثر على جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية.

رابعا: إشكالية الدراسة: بناء على الأهداف و الأهمية التي يكتسبها إطار البحث، يمكننا صياغة التساؤل الرئيسي على النحو التالي :

ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

خامسا: الأسئلة الفرعية : بناء على السؤال الرئيسي تبلورت الأسئلة الفرعية الآتية :

✓ ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أهم محدداته؟

✓ ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

✓ كيف ساهمت الإجراءات المعتمدة في الجزائر على قرارات المستثمرين الأجانب لاختياره كبلد مستقبل لاستثماراتهم؟

✓ ما مدى تأثير وتأثر هذه المتغيرات بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

سادسا: حدود الدراسة: سيتم التركيز من خلال هذه الدراسة على أبرز أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وتقتصر الدراسة على حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015) من أجل إيجاد العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بنمذجة العلاقة قياسيا حيث يتضمن النموذج متغيرة تابعة تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات مستقلة .

سابعا: فرضيات الدراسة :بناء على مجموعة الأسئلة المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية :

✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم الاقتصادية الأكثر تعقيدا وغموضا، و تتعلق محددات

الاستثمار بكل من الدولة الأم و الدولة المضيفة، إذ أنها تتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والقانونية .

✓ تمتلك الجزائر حوافز متنوعة و مزايا عديدة إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى المستوى المنشود.

✓ قد يساهم تطور المتغيرات الاقتصادية وتحسن الأوضاع الأمنية في تحسن المناخ الاستثماري للبلد.

✓ نظريا يمكن القول بأن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار البترول و معدل الفائدة ...

ثامنا: المنهج المتبع:

تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي القياسي وذلك للإلمام بالجوانب النظرية و التطبيقية التي تتعلق بموضوع الدراسة ، استنباطي و ذبك من خلال أدواته الوصف في الفصل الأول و ذلك بالعرض النظري للموضوع و استقرائي من خلال أدواته المتمثلة في التحليل في الفصل الثاني و الفصل الثالث لاستنتاج و تحليل و تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية.

تاسعا: الدراسات السابقة : يوجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة جوانب و نذكر من بينها :

- 1- سحنون فاروق ، أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير ، قسم علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010 ، و قد توصل إلى النتائج التالية :
- يتسم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باللوغاريتمية مع المتغيرات المفسرة من خلال نتائج النموذج و حد أن نسبة 89 % من التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي و معدلات التضخم و ما تبقى من نسبة تشير إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أن المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية .
- 2- نيدر بن سالم الزهراني ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2000 مذكرة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، 2004 . وقد توصل إلى النتائج التالية :
- تبين من اختبار التكامل المتزامن أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي .
- تبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة ، وعدم الاستفادة منها بالقدر المناسب ، إضافة إلى حداثة تجربة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر .

عاشرا :خطة البحث :

من خلال دراسة هذا الموضوع قسمنا هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول ، فصلين في الجانب النظري و فصل واحد في الجانب التطبيقي ، حيث خصص الفصل الأول إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ، أما الفل الثاني تناول واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أما الفصل الثالث تناولنا فيه الدراسة القياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية .

الفصل الأول :

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المؤشرات التي تؤثر على نمو الدولة ومدى انفتاحها على الخارج، ولقد عرف انتشارا ونمو واسعا في مختلف بلدان العالم وأصبح محل اهتمام الجميع، سواء من جهة الدولة أو كبار رجال الأعمال.

ومع أن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليست بالعملية السهلة وخصوصا إذا كانت هناك منافسة دولية كبيرة على جذب مثل هذه الاستثمارات، إلا أن الدول النامية أصبحت تعيره اهتماما كبيرا وتبرئ له الظروف الملائمة وذلك من خلال تقديم المزايا والحوافز المغرية لجذبه.

وقد برزت أهمية الاستثمار بشكل واضح في القرن العشرين وذلك من خلال الانتشار الكبير لنشاطات الشركات المتعددة الجنسيات بين دول العالم والانفتاح الاقتصادي الذي مس مختلف مناطق العالم من خلال ما يسمى بظاهرة العولمة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي تم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: دوافع وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه كل استثمار يتم خارج موطنه، وينقسم إلى نوعين هما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر وسنركز من خلال هذا البحث على النوع الأول نظرا لأهمية البالغة كما أنه يعتبر من القضايا المعاصرة التي تؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: التطور التاريخي والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الجدل الواسع حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى تباين آراء وأفكار كل مذهب اقتصادي، كما أن ظاهر الاستثمار الأجنبي ليست ظاهرة قديمة الفكر بل ارتبطت بقيام الثورة الصناعية في مطلع القرن التاسع عشر.

الفرع الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرجع تاريخ ازدهار الحقيقي للاستثمار إلى بداية القرن التاسع عشر، تزامنا مع قيام الثورة الصناعية، وقد ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوروبا من أجل الاستثمار.

مرّ الاستثمار الأجنبي بفترات زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله، ففي الفترة بين 1800-1914 كانت الظروف ملائمة كانهدام الأخطار المرفقة لتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج ، فغالبا ما كان الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوروبية بواسطة شركاتها وفي مجال الثورات الطبيعية.

أما الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية فقد تميزت بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نتيجة لظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي وانهيار قاعدة الذهب، مما دفع العديد من الدول المتضررة من الحرب لتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات.

وفي الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا، وذلك بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينيات، وقد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات في القطاع الصناعات التحويلية، وذلك من أجل الحصول على المواد الخام، وفي هذه الفترة لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر حرا كما كان قبل الحرب العالمية الأولى وذلك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وامتد مفعولها لسنوات اللاحقة¹.

أما في عقد السبعينيات من القرن العشرين فقد تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين أسعار السلع الأولية على مستويين الأول قطاعي البترول والغاز والثاني تولد نتيجة الوفرة الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكل مصدرا هاما لرأس المال القابل للاستثمار، وقد أعيد تحويل تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض قدمتها البنوك التجارية، وبالتالي أصبحت الدول

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2007، ص 235.

النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض وأقل اهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كما استفادة الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المالية دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

وقد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات حيث سعت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي إثر انخفاض أسعار السلع الأولية والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى اندلاع أزمة الدين وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي وتعزيز بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر بالتدفق إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات من القرن العشرين، وقد توجه جزء من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية وتركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير، متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 1980 ارتفعت الاستثمارات الخارجية سنوياً بنسبة 28% وثلاثة أضعاف من الصادرات العالمية، وعلى الرغم من الحجم الذي بلغته الاستثمارات الأجنبية فإنها بقيت تقريباً بين الدول الرأسمالية.¹

وفي عقد التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركاً عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة لأورغواي للمفاوضات التجارية.²

وقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم الصناعي المتقدم حيث قامت الشركات الأمريكية بالتوسع في دول أوروبا وذلك لشراء صناعات قائمة أو إقامة صناعات جديدة أو دمج شركات أوروبية فيها، وتختلف التدفقات المالية الآنية في جوهرها عن مثيلتها في الفترات السابقة ففي الفترة الماضية كان تدفق رأس المال من الدول الصناعية إلى الدول النامية، ولكنها في الوقت الحالي استبدلت بتدفقات مالية بين الدول الصناعية ذاته.³

الفرع الثاني: الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تناولت العديد من المدارس تفسير موضوع الاستثمار المباشر بما يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها وذلك من أجل تحديد واضح لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: النظرية الماركسية:

¹ - جير الدبوكسغ، هارالد كليمانتا، الكذبات العشر للعلوة بدائل ديكتاتورية السوق، ترجمة عدنان سليمان، دار سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، سوريا، بدون سنة، ص 124.

² - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 05.

³ - عالي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 236.

تتمثل في عدة محاولات لتفسير العلاقات الرأسمالية وطريقة الإنتاج الرأسمالي عندما تتجاوز الحدود الوطنية، وتبدأ في تجديد وتنوع الأشكال للصبغة برأس المال، " فماركس " يشير دائماً إلى رأس المال باعتباره قوة اجتماعية استغلالية سواء على مستوى المشروع أو على مستوى الاقتصاد الوطني، وعندما ينتقل رأس المال من مكان إلى آخر فلا تنفصل عنه طبيعته أو المصدر الذي انبثق منه، وتتمثل علاقات الإنتاج العالمية في حركة انتقال السلع.

أما " نين " فهو يعرض للمشكلة من خلال تحليله للامبريالية، وهو يرى أن طريقة الإنتاج تمر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: هي مرحلة المنافسة حيث استطاعت طريقة الإنتاج الرأسمالي أن تبني نفسها وتحقق ديناميكيتها داخليا دون الالتجاء إلى أسواق الخارجية عن طريق صبغة إعادة الإنتاج أو بعبارات واقعية تعميق استغلالها لرأس المال المتغير (العمالة) وتحقيق الفائض المتراكم، ففي مرحلة المنافسة ليست ثمة حاجة إلى الالتجاء إلى السوق الخارجية، والمرحلة الثانية فهي مرحلة الاحتكار، وفيها تجد طريقة الإنتاج الرأس مالي عدة صعوبات في تحقيق الفائض وتراكم رؤوس الأموال نتيجة انخفاض معدل الأرباح، واستبدال رأس المال المتغير (العمالة) برأس المال الثابت (الآلات)، ولا تستطيع الرأسمالية عندئذ أن تبني نفسها إلا إذا التجأت إلى الخارج لتعويض النقص في الأرباح الداخلية.¹

وقد بين كل من بول م سويزي (paul m squeezy) وبول أ باران (Paul A Barran) في مؤلفهم الكبير (رأس المال الاحتكاري) محل رؤوس الأموال القومية المتنافسة والمتناحرة ومن ثم تقدم لريادة الطور – السوبر امبريالي الجديد وقيادته وكذلك تحولت مرحلة الامبريالية السابقة إلى الشركات المتعددة الجنسيات والمتعدية لها، والتي دمجت نفسها الرأسمالية الصناعية والمالية والبضاعية معا، وأخذت أشكال النشاط الاقتصادي الأساسية مجتمعة، بالإنتاج الصناعي وانتهاء بالتبادل التجاري، ومرورا بالأعمال المصرفية المطلوبة واللازمة.

ولقد بحثت نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر الحديثة عن الإجابة لظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي تتأثر فيه شركة ما أو تمتلك ميزة الشيء الذي يدفعها أو يمكنها من الاستثمار في الخارج.²

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

تبني هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة انتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة، وينبع هذا الرأي من

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي - العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية - الاقتصاد الدولي للأعمال - إتفاقيات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2005، ص ص 203-204.

http://www.arab-api.org/develop bridge32.pdf page consulté le 30/03/2013.

² - سليمان عمرو عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 25-26.

فكرة مؤداها أنها عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية، فلو كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم، وبافتراض أن التكلفة الحدية متساوية، فهنا نجد حافز للاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم.¹

وقد أوضح أولين (B.Ohlin) عام 1933 أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينقل بحرية من سوق لأخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول. فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة هو السبب الأول لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول .

كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي أيضا على يد ماكدوجال (Macdugal) 1960 وكمب 1961 Kamb-1963. رغم أن تحاليل الاستثمار المباشر هو أساس أو الهدف وراء تحليلهم، والسبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في غاية البساطة ألا وهو ندرة رأس المال بالخارج، ولهذا فإن إنتاج رأس المال (العائد) سيكون مرتفع، في ظل ظروف المنافسة الكاملة، فإن إنتاجية رأس المال تمثل العامل الوحيد الذي يحدد معدل العائد على رأس المال.²

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر من الصعب تحديد مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر (*IDE)

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تؤدي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات، والأفراد على مستوى الوطني وعليه يتم التطرق إلى مختلف مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي FMI** عن " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الدول المضيفة والمستثمر المباشر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"³.

¹ - أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية - مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 26.

*IDE: Investissement Etranger Direct.

² - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 38.

**FMI: Fond Monetaire International

³ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 - 2005، ص 251.

وكذلك عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE*** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك " الاستثمار الذي يضمن علاقة طويلة الأجل بين شركة في الدولة الأم (الدولة التي ينتمي إليها الشركة المستثمرة) وشركة تابعة لدولة أخرى (الدولة المضيفة للاستثمار) ودرجة كبيرة من التأثير على عمليات الشركة"¹.

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC****) فاعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر، عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (البلدان المضيفة) مع نية تسييرها"².

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " إذا كان المستثمر يمتلك 10% أو أكثر من أسهم رأس المال وحقوق التصويت في الشركة، بحيث تم اختيار هذا المعيار لأنها تعتبر هذه المشاركة عبارة عن استثمار طويل المدى ما يمنح للمستثمر نفوذ على قرارات إدارة الشركة"³.

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: هو قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو الشركات أو الاندماج مع شركة وطنية، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من النقاط يتم ذكرها كما يلي:⁴

- 1- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.
- 2- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- 3- تقليل الواردات وزيادة تدفقات رؤوس الأموال.
- 4- يترتب على العناصر السابقة تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

***OCDE: Organisation de Cooperation et de Developpement Economique.

¹ - حربي عريقات وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009، ص 93.

**** OMC: Organization de Mondiale du Commerce.

² - Denis Tersen. Jean-Luc Bricout. L'investissement international.edition armond colin.1995.p05.

³ - Francois chenais. La mondialisation du capital. Nouvelle édition actualisée. Synors. Paris. 1997. P 78.

⁴ - يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي مؤتمر الاستثمار والتمويل، الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 04.

5- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.

6- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات التسويق والإنتاج.

7- يترتب على ما سبق تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ثالثاً: أقسام الاستثمار الأجنبي المباشر: تقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث أنواع¹:

1- المؤسسات التابعة: والتي يملك فيها المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأسمالها.

2- مؤسسات الزميلة (مشاركة): تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأسمالها.

3- الفروع: وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر بالكامل (100%) أو يملكها مشتركة.

رابعاً: مكونات الاستثمار الأجنبي. قدمت المكونات الرئيسية الثلاث بفضل إحصائيات ميزان المدفوعات الملزمة بتقديم تقارير للدول الأعضاء في المنظمة الاقتصادية الدولية وهي كالتالي²:

1- الاستثمارات الأجنبية في رؤوس الأموال من خلال شراء أسهم في الشركات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة مثل الشركات التابعة أو الزميلة.

2- القروض بين الشركات التابعة لنفس المجموعة.

3- الأرباح المعاد استثمارها محلياً.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويسمى كذلك باستثمار المحفظة ويعرف على أنه " تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي دون أن تكون له السيطرة على المشروع ولا تنتقل على أثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة المرافقة لرأس المال، كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر"³

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، أو كما يسميها البعض بالاستثمارات المالية شكل الاستثمار في حافظة الأوراق المالية.

ويمكن توضيح أوجه الاختلاف بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر حسب مجموعة من النقاط التي أبرزها " الدكتور عبد السلام أبو قحف" من خلا الجدول التالي:

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية، المنظمة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، 2010، ص 06.

² - Fabrice mazerolle. Les firmes multinationals. librairie vuibert. Paris. 2006p32.

³ - نزبه مقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 172.

جدول رقم 1- المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
استثمار طويل الأجل يهدف إلى الحصول على الإنتاج ينطوي على اكتساب حق الرقابة مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر له الحق في إدارة المؤسسة يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	استثمار قصير الأجل يهدف إلى تحقيق المضاربة لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة ليس له الحق في إدارة المؤسسة يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 172.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية، والخصائص المميزة لكل نوع، يركز التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي والحديث " الجديد أساساً على توزيع رأس المال الاجتماعي للمشروع في البلد المستقبل.

الفرع الأول: الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تنقسم الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع نذكرها كما يلي:

أولاً: الاستثمار المشترك: JOINTE Venture.

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع وللأطراف الحق الكافي لإدارة المشروع دون السيطرة الكاملة عليه.¹

ثانياً: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية أكثر الأنواع تفضيلاً من طرف الشركات متعددة الجنسيات ذلك لأن هذا الشكل من الاستثمارات يسمح لهذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة.

¹ - عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 19.

فالشركة الحرة المطلقة في إدارة النشاط الإنتاجي والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية ...

إلا أن هذا الشكل يثير الكثير من المخاوف والتردد لدى الدول النامية المضيفة بل في معظم الأحيان ترفض التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار والسبب في ذلك خوفها من التبعية الاقتصادية وما قد يترتب عنها من آثار سياسية، كذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات الأجنبية لأسواق الدول النامية.¹

ثالثاً: مشروعات أو عمليات التجميع: تتخذ هذه المشروعات شكل اتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها تزويد الطرف الأول الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً.

وفي الغالب وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة مقابل عائد مادي يتفق عليه.²

رابعاً: الاستثمار في المناطق الحرة: تعرف المنطقة الحرة على أنها إقليم الدولة يسمح فيه باستيراد البضائع الأجنبية وتخزينها وإعادة تصدير وممارسة الأعمال التجارية والصناعية، في ظل الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب المقررة داخل الدولة في الحدود التي يقرها القانون، وقد تكون المنطقة الحرة* جزءاً من مدينة أو مدينة بأكملها أو ميناء بحرياً أو مطاراً يتم تعيين حدوده الجغرافية.

والهدف من وراء إنشاء المناطق الحرة يتجسد في الواقع في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.³

الفرع الثاني: الأشكال الحديثة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

وتجدر الإشارة إلى نعت هذه الأشكال بالجديدة لا يعني عدم وجود بعض تلك الأشكال قبل الستينات، والمهم أن تلك الأشكال تعتبر في نظر البلد المستقبل استثمارات.

أولاً: الشركة المشتركة: L'entreprise Conjointe

¹ - عبد السلام أبو قحف نفس المرجع، ص ص 20-21.

² - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 490.

*- يجب التفريق بين المناطق الحرة والمناطق المشابهة لها مثل الأسواق الحرة ومناطق التجارة الحرة: فالأسواق الحرة هي الأماكن التي تباع فيها السلع الاستهلاكية التامة الصنع للأفراد العابرين للمطارات والموانئ في الدول المختلفة، سواء كانت سلع محلية أو أجنبية، دون إجراء عمليات تحويلية على هذه السلع في تلك الأسواق الحرة، ويتم البيع فيها في حدود الاستهلاك الشخصي للأفراد المسافرين، بهدف امتصاص العملات الأجنبية، أما مناطق التجارة الحرة فهي عبارة عن نمط دولي مختلف عن المناطق الحرة، وتنشأ منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر لتحرير جميع السلع المتبادلة بينها أو بعضها، وذلك لتنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء في هذه المنطقة.

³ - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي - المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 176.

تنشأ الشركة المشتركة على الأقل في الاستثمار وتعد م ن الأشكال الجديدة إذا كان للطرف المحلي 50% أو أكثر من رأس المال، أي لا يجب أن يكون للأجنبي أغلبية رأس المال.

ويمكن أن ينشأ في شكل عقد يدعى بالعقد ذي الانسحاب التدريجي وتكون الانطلاقة بامتلاك الأجنبي أكثر من 50% من رأس المال، ويتعهد بتحويله إلى واحدة أو عدة شركات محلية خاصة أو عمومية¹.

ثانيا: عقد الإجازة (الرخص): L'accord de licence

ويتم بموجبه منح المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين، سواء عن طريق مبلغ جزافي أو عن طريق نسبة في المبيعات، أو الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها، بحيث يمكن للمتعامل الأجنبي الاستفادة من أسعار تفضيلية مثلما يحدث في عقود الدفع بالمنتج.

ويمكن إدراج عقد استعمال العلامة التجارية ضمن عقد الإجازة، بحيث أنه إضافة إلى العلامة التجارية يمكن للمرخص له بالاحتكار أو الامتياز بالبيع محليا ومساعدة في التسيير.

ثالثا: عقد التسيير: Contrat de Gestion

يتم إبرام عقود التسيير بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي، بحيث يتعهد هذا الأخير بتسيير المشروع أو الشركة للبلد النامي مع القيام بتأهيل العمال المحليين في مجالات التسيير ونقل سلطة التسيير إلى الشرك في البلد النامي بعد فترة محددة².

ويتم اعتماد هذا النوع من العقود للاستفادة من سمعة الشركة الأجنبية، كما بإمكانها الاستفادة من التسهيلات التي تتمتع بها الشركة السيرة في الحصول على التمويل.

رابعا: عقود المفتاح في اليد: L'accord clé en main

يتم الاتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي بحيث يلتزم الأجنبي بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف المحلي، إلا أنه يحدث أن تمتد التزامات الشرك الأجنبي إلى ما بعد الانجاز عندما يكون البلد المضيف مفترقا إلى الخبرات فيقوم الشرك الأجنبي بتقديم خبراته في مختلف عمليات الإدارة والإنتاج، حتى تكتمل قدرات الشرك المحلي على الإنتاج وتشغيل المنشآت³.

خامسا: عقود اقتسام المنتج: L'accord de partage de produit

¹ - قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات)، دار دهمومة، الجزائر، 2004، ص 35.

² - قادري عبد العزيز، نفس المرجع، ص 39.

³ - قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات)، مرجع سبق ذكره، ص 38.

تتم هذه القيود في مجال النفط والمناجم، بحيث يقوم الشريك الأجنبي بعمليات التنقيب ثم الاستغلال، بالاشتراك مع شركة وطنية محلية لمدة معينة مقابل جزء من المنتج، يحصل عليه بعد تغطية التكاليف التي تتحملها الشركة الأجنبية.

سادسا: عقود المقاوله من الباطن: La sous-traitance Internationale:

كما تسمى بعقود الإنتاج الدولي من الباطن وهي عبارة عن اتفاق بين الطرفين الأول أجنبي رئيسي وأحد المقاولين من الباطن المتواجدين في البلد المستقبل للاستثمار، بحيث يقوم هذا الأخير بإنتاج قطع الغيار أو بتجميع المواد المصنعة بواسطة وسائل إنتاج يمتلكها، ويسوق المنتج عادة من طرف الشريك الرئيس في أسواقه أو في أسواق بلدان أخرى¹.

الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية حسب الهدف.

كما يمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية حسب الهدف المسطر من وراء اللجوء إلى هذه الاستثمارات.

1- الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية: كالبترو، المناجم، الإنتاج الفلاحي، فالشركات الممارسة لهذه النشاطات تسعى لأن تكون مهمة من خلال الحصول على استثمارات اقتصادية قوية، والتي عادة ما تكون موضوع اتفاقيات مباشرة مع سلطات الدول المستقبلية، كما تعتبر هذه الأخيرة شريكا في الاستثمار.

2- الصناعة والخدمات الموجهة نحو السوق الداخلية للبلدان المضيفة: يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تلبية المتطلبات في أسواق الدول المتلقية وذلك من خلال المنتجات الاستهلاكية (مثلا المنتجات الغذائية أو النسيجية)، المنتجات الاقتصادية مثل الحديد أو المنتجات الكيماوية، وكذلك بعض الخدمات منها النقل، الاتصالات، الكهرباء، خدمات الشركات وتجارة التجزئة، في العديد من الحالات هذه الأنشطة محمية على الأقل، من منافسة التصدير عن طريق حقوق الجمركة².

3- استثمار يبحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية³.

أما من الناحية الإستراتيجية فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: وهو الاستثمار في جميع الفروع التي تنتج سلعا مماثلة للشركة الأم، هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يسعى لتسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق الخارجية أو للتغلب على بعض العوامل (كالحواجز الجمركية، وتكاليف النقل) التي تؤثر على القدرة التنافسية للصادرات، والمستثمرين يفضلون تكرار جميع مراحل الإنتاج في الموقع المستهدف.

¹ - عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 259.

²-Dwight H. Perkins et autre ; Economie de développement ; 3ème - Belgique.2008.p481. édition. Debloque.

³ - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - مرجع سبق ذكره، ص 6.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي أو العمودي: وهو الاستثمار في مختلف مراحل التصميم والإنتاج وتسويق منتجاتها من خلال تنفيذ الإنتاج في دول مختلفة وبواسطة شركات تابعة وذلك من أجل الاستفادة من الفروق في تكاليف عوامل الإنتاج بين البلدان.

المبحث الثاني: دوافع وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

يسعى المستثمر الأجنبي إلى تحقيق جملة من الأهداف الدوافع التي تجعله يقوم بالاستثمار بالخارج، كما يترتب عن هذه الدوافع جملة من الآثار السلبية والإيجابية.

المطلب الأول: دوافع ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرا إلى مجموعة من المحفزات والتشجيعات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي أو الأسباب التي جعلت الدول الأجنبية تصدر رؤوس أموالها إلى الخارج يمكننا استخلاص مجموعة من الأسباب أو الدوافع التي تؤدي قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

ويمكن التمييز بين دوافع تصدير واستيراد لرأس المال ويتم تلخيصها فيما يلي:

أولا: دوافع تصدير رأس المال.

وتتلخص دوافع تصدير رأس المال في عدد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المستثمر الأجنبي:

1- البحث عن الاستثمارات التي تتمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد الدول.

2 – التخلص من مخزون سلع راكم، والبحث عن أسواق جديدة.

3- الاستفادة من الأجور المنخفضة لليد العاملة بالدولة المضيفة.¹

4- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها، لذلك توجه رؤوس أموالها نحو الدول ذات الأسواق الواسعة والواعدة بشكل يمكنها من الحصول على أعلى الأرباح.

5- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

6- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية وخطر عمليات الإضراب الذي قد يشل المبيعات في بلدان عدة على

¹ - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 36.

حد سواء، فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر رمنت الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب.

7- رغبة الشركات في الدول المتقدمة في حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية الخاصة بها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

ثانيا: دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتسعى الدولة المضيفة هي الأخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونذكر من أهم هذه الدوافع ما يلي:

1- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة في الدول الأجنبية، إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.

2- تطور فكرة تمويل الاستثمار من مصادر خارجية لدى الدول النامية دون الخوف من آثار التبعية الاقتصادية.

3- لجوء الدول النامية إلى الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية كوسيلة فعالة للتنمية الاقتصادية بدلا من اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى وخاصة القروض، فعندما يوجه الاستثمار المباشر إلى استثمارات إنتاجية، فإن القروض التجارية تستخدم في تمويل الإنفاق الاستهلاكي، فإن تحويل الأرباح المترتبة على الاستثمار المباشر يرتبط بمدى النجاح التي تحققه مشروعات الاستثمار.²

4- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية، وتحقيق نوم الصادرات من خلال الشركات الوافدة.

5- توظيف عوامل الإنتاج المحلية بأسعار أقل مما هو متاح لهذه المشروعات في الدول التي تتجه منها وهو الأمر الذي يحقق انخفاض تكاليف إنتاج هذه المشروعات.

6- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة، والتوسع في الصناعات الخدمائية كالسياحة والتأمين.

7- تنمية التجارة الخارجية، وتحسين المركز التنافسي للدولة.³

الفرع الثاني: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1 - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 25.

2 - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، نفس المرجع، ص 30.

3 - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

تختلف وتعدد الحوافز والتشجيعات التي تمنحها الدول المضيفة إلى المستثمر الأجنبي على حسب حاجة هذه الدول إلى رؤوس الأموال وفيما يأتي عرض لمختلف هذه الحوافز.

أولاً: حوافز تمويلية:

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، وفي هذا المجال تشير بعض التجارب الدول النامية أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن مايلي:¹

- تقديم تسهيلات للحصول على العروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاطات المختلفة.

ثانياً: حوافز جبائية:

يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية، والاستثناءات من الرسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 عام ما بعد مرحلة تشغيل المشروع.

ثالثاً: الحوافز الغير المباشرة:

تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازاً فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزاً احتكاريًا في السوق، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات.

كما قد تلجأ بعض حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم، أو الإعفاء منها نهائياً، والخاصة باستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء...، وتخفيض قيمة الإجازات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية، بالإضافة إلى إعفاءها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية.²

¹ - محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004، ص ص 119-120.

² - محمد زيدان المرجع السابق، ص 121.

المطلب الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد الشركات المتعددة الجنسيات بما لها من قوة أهم القائمين بالاستثمار على المستوى العالمي، وهي بطبيعتها تنتهي في أغلبها إلى البلدان الرأسمالية المصنعة.

الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:

طبقا للمكتب الدولي للعمل هي عبارة عن "مؤسسة تدعى بالشركة الأم تستثمر في عدة دول من خلال فروعها، تسعى الشركة الأم إلى تحقيق على الأقل الربح من رقم أعمالها في الخارج"¹.

كما يمكننا تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها "المؤسسات أو الشركات التي تمتلك أو تدير فرع داخل العديد من الدول، وهذه الوحدات مرتبطة ماليا وقانونيا بالشركة الأم"².

الفرع الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص والسمات التي تميزها وتؤثر على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، ومن أهم هذه الخصائص نذكر:

أولاً: الحجم الكبير: لقد وصلت الشركات المتعددة الجنسيات إلى أحجام خيالية، ويظهر ذلك من خلال قيمة العمليات التي تقوم بها، مما يضيفي على هذه الشركات قوة اقتصادية تتضاءل أمامها معظم الدول منفردة.

ثانياً: تنوع المنتجات: إن الشركات المتعددة الجنسيات تخرج من دائرة التخصص في الإنتاج بما ينطوي عليه من الارتباط بسوق وقيود سلعة معينة، إذ أكدت دراسة أجرتها جامعة "هارفارد" إذ تبين أن 187 شركة متعددة الجنسيات كلا منها تنتج في المتوسط 22 منتج مختلفا وعلى سبيل المثال "شركة موتورز للسيارات تعدى إنتاجها ليشمل السكك الحديدية، والبرادات...

ثالثاً: التنوع في النشاط: هذه الشركات لا تعتمد على نشاط اقتصادي معين بل توسعت في أعمالها إلى أنشطة اقتصادية لا تربط فيها بينها علاقة فنية فمثلا شركة "فيات" "FIAT" الايطالية للسيارات تملك مؤسسة صحفية كبرى.

رابعاً: التشتت الجغرافي: أظهرت دراسة أجرتها جامعة "هارفارد" أن الشركات تمارس نشاطها في المتوسط في 11 دولة، وشركات أخرى في نحو 100 دولة، تستثمر شركة "تلغراف" العالمية رؤوس أموالها في 71 بلد.

خامساً: التفوق التكنولوجي: لا شك أن امتلاك هذه الشركات للتقدم التكنولوجي على كافة المنافسين ما هو إلا سلاح لفرض سيطرتها عليهم، حيث تلجأ إلى الاتفاقات الخاصة بمنح واستخدام البراءات والتي تتضمن

¹- Alain Nonjon. La mondialisation. Éditions seddes. Frans.1999. p 37.

²- jean pierre bibeau. Introduction à l'économie International.2émé édition Gaetan Morin . Canada. 1993.p162.

غالبا ضغوطات اقتصادية وتجارية على المؤسسات الوطنية يعيق حرية التصرف ويحد من استخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة.¹

الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كطرف في الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- تعمل الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف وتستغل هذه الشركات العديد من المزايا التي تتمتع بها، ومن أهمها التقدم التكنولوجي والأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلام.²

2- سعي الشركات الأجنبية للوصول إلى احتياطات المواد الأولية والمعدنية الموجودة في هذه الدول والتعامل معها وإجراء تعديلات عليها حتى تتمكن من عرضها في الأسواق بشكلها النهائي المعد للاستهلاك والحصة الكبيرة من الاستثمار الأجنبي الأمريكي في الخارج هي الاستثمار في قطاع صناعة النفط (99.9 بليون دولار).

3- إن التعريفات الجمركية والعوائق الأخرى التي تفرضها الدول المستوردة للسلع والخدمات تشجع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول وذلك من أجل الحفاظ على وجودها في أسواق هذه الدول، ومن المعروف أن القيود التجارية تخلق صعوبات في طريق الشركات الأجنبية عند بيع إنتاجها في أسواق لهذه الدول، فتجد هذه الشركات الإستراتيجية البديلة لهذا الوضع هو الالتفاف وراء حائط التعرفة وبناء المصانع المنتجة في هذه الدول التي تفرض الحواجز التجارية.

4- قوانين الاستثمار وقوانين الضرائب المرضية في البلدان المضيفة تشجع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان.³

المطلب الثالث: الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يترتب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة جملة من الآثار الايجابية والسلبية التي تؤثر على اقتصاد الدولة المضيفة والتي يتم ذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الايجابية:

تنشأ رغبة الدول في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على الآثار الايجابية المتوقعة، إذ أن هذا الاستثمار يلعب دورا مهما في تحقيق منافع ومزايا عديدة للدولة المضيفة، ومن تلك المزايا ما يلي:

¹ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

² - MPRA Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries. December 2005.p10

³ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 248.

- 1- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
- 2- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لا سيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفذ إلى أسواق التصدير بما تملكه من مهارات تسويقية عالية.¹
- 3- توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة المزيد من مناصب العمل المباشرة بالدول النامية وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، كما أنها تقوم أيضا بتنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغيير نمط توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخل المرتفع للدخار والاستثمار.
- 4- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- 5- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة، وباعتبار الدول النامية تشكو من مصاعب تسيير الديون الخارجية، فهي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.²
- 6- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على التخفيف من الضغوطات التضخيمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، عن طريق إسهامه في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات.
- 7- سرعة انتقال التكنولوجيا التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة قد تعتمد على عدد من العوامل منها نمط الاستثمار وكذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية.³
- 8- أدى التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لدى الشركات المحلية في الدول المضيفة، عن طريق منح التراخيص والمساعدة الفنية.
- 9- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع حصيلة الإيرادات الضريبية للدول المضيفة، نتيجة لارتفاع المداخيل والأرباح الخاضعة للضريبة.
- 10- تعزيز وتوطيد أواصر الصداقة والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الأم والدول المضيفة.
- 11- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل⁴ وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو إنشاء مشروعات جديدة تقوم بتقديم خدمات مساعدة للمروعات الاستثمارية الأجنبية.

1 - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - مرجع سبق ذكره، ص 11.

2 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، مرجع سبق ذكره، ص 252.

3 - محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 134

4 - عبد السلام أبو حفح، أساسيات إدارة الأعمال الدولية " الأصول العلمية والأدلة التطبيقية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 52.

الفرع الثاني: الآثار السلبية:

بالرغم من تعدد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة، فلا شك أن له بالمقابل عددا من الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول، ومن أهم تلك الآثار نذكر:

1- انخفاض مدى المساهمة في التقدم التكنولوجي للدول النامية نتيجة ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من ناحية، وقيام الشركات بأنشطة التنمية والبحوث في الدولة الأم.

2- جلب أنماط من الاستهلاك لا تتواءم وخصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها بسبب ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات بممارسات وأنشطة تسويقية، من شأنها ترويج أفكار جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك وزيادة رغبة أفراد المجتمع على التغيير، كما أنها تحاول فرض بعض الأنواع من العادات والثقافة الأجنبية بالدول النامية.¹

3- إعاقة التخطيط الاقتصادي داخل الدولة المضيفة من خلال محاولة الحصول على الامتيازات كالإعفاءات الجمركية والإعفاءات من قوانين العمل المطبقة في هذه الدول.

4- إن صغر رأس المال المبدئي الذي تجلبه شركات المتعددة الجنسيات وكذلك كبر حجم التحويلات من الأرباح والدخول وأجزاء من رأس المال للدولة الأم، وتطبيق نظام أسعار التحويل والمغالاة فيها وميل هذه الشركات إلى خلق علاقات اقتصادية ضعيفة أو قليلة مع بعض القطاعات الاقتصادية في الدول النامية، يؤثر سلبا على كل من ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة الدولة النامية من الضرائب.

5- تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتلويث الجو المياها، كما أنها اتخذت أنواع جديدة من الملوثات التي تضر ببيئة الدولة المضيفة.²

6- خروج بعض الشركات الوطنية من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وما تتمتع به الشركات الأجنبية من مزايا تنافسية وخصائص لا تتوافر لنظيراتها في الدول النامية المضيفة.

7- ارتفاع درجة تنوع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن يؤدي إلى خلق حالات الاحتكار وما يرتبط بها من ممارسات أخرى يؤثر سلبا على اقتصاديات السوق في الدول المضيفة بصفة عامة وعلى الكفاءة في إنجاز الأهداف التي تسعى هذه الدول لتحقيقها فضلا على التأثير السلبي على الملكية الوطنية.

8- تسبب الشركات الأجنبية بشكل كبير في خلق تباين كبير في مستوى الأجور وشروط العمل، وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة من قطاعات الاقتصاد القومي، لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية وبالتالي خلق الطبقة الاجتماعية في الدول النامية.

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 417.

² - Dwight H.Perkns et autre. Economie de développement. Référence déjà cité.p 486.

9- تسعى الاستثمارات الأجنبية إلى استخراج واستنزاف المواد الخام والمواد الأولية، باعتبار أن الدول المضيفة هي بمثابة المصدر الرئيسي لهذه المواد، ليتم استخدامها في الدولة الأم.

10- قد يؤدي استقدام الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة خاصة النامية منها، إلى منع إقامة المشاريع الوطنية وقتل القائم منها، نظرا لما يملكه المستثمر الأجنبي من إمكانيات مالية وفنية وتكنولوجية، قد لا يقوى المستثمر المحلي دفعة واحدة.¹

11- تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتأثير على السياسة العامة للدولة المضيفة، وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط يؤدي إلى انتقاص الاستقلال الاقتصادي والسياسي.²

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر عن مجموعة من العوامل التي تؤثر وتتحكم في تدفقاته وتنقسم إلى محددات في الفكر الاقتصادي ومحددات في الواقع العملي، وتتعلق هذه العوامل بكل من الدولة الأم والدولة المضيفة.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي:

يتناول هذا المبحث أهم النظريات الحديثة الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من حيث أهم النقاط التي ركزت عليها كل النظريات:

أولاً: نظريات عدم كمال السوق: La théorie des marchés imparfaits

هذه النظرية اقترحت من طرف اقتصادي كندي "هيمر. س" «s. hymer» سنة 1960م³، وتبنى هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس افتراض عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة أو عدم كمال المعلومات، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال.⁴

فالدافع إلى اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزتين:

1- تدنية تكاليف السوقية: في الأسواق الكاملة تنتج الشركات السلع والخدمات بأسعار تنافسية وتكاليف مرتفعة يؤدي بالشركات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - حامد عبد المجيد الدراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 / 2003، ص 222.

² - محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال/ نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر- مرجع سبق ذكره، ص 133.

³ - Josette peyrard. Gestion financière internationale. 5^e édition. librairie. Paris. 1992. p190.

⁴ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 393.

2- قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على تنظيم الموارد وذلك من خلال عدة مستويات هي:

الإنتاج، التجارة، أنشطة البحوث، والتطوير...

ثانيا: دورة حياة المنتج: سعت نظرية دورة حياة المنتج التي وضعها " ريمون فارنون" « r.vernon» عام 1966 إلى تفسير لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. وتنطوي نظرية حياة المنتج الدولي على ثلاث مراحل¹:

1- المرحلة الأولى: يتم ابتكار المنتج الجديد في الدولة الأم، والتي عادة هي دولة متقدمة وتملك القدرات التكنولوجية، وبإمكان المؤسسة تصدير المنتج دون وجود المنافسة الأجنبية.

2- المرحلة الثانية: تتميز بزيادة الطلب على المنتج الجديد، ما يؤدي إلى زيادة المنافسة بين المنتجين وذلك ما يدفع الشركات إلى البحث عن الدول التي تكون فيها تكاليف الإنتاج أقل.

المرحلة الثالثة: تبدأ الشركات الإنتاج في الخارج، سواء في الدول التي كانت تصدر لها أو دول أخرى ذات تكاليف الإنتاج الأقل، كما تقوم بتصدير جزء من إنتاجها إلى الشركة الأم لحماية أرباحها والمحافظة على نصيبها السوقي الكبير.

ثالثا: نظرية الموقع:

ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة على العديد من العوامل بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم) تركز نظرية الموقع اهتمامها على قضية اختيار الشركات الأجنبية للدولة المضيفة التي ستكون مقرا لاستثمار أو ممارسة أنشطتها الإنتاجية والتسويقية، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية (المكانية) أو البيئة المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، نذكر بعض العوامل الموقعية التي تؤثر في قرار الشركة الأجنبية على الاستثمار المباشر:

1- العوامل التسويقية والسوق: مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، درجة التقدم التكنولوجي، احتمالات التصدير لدول أخرى.

2- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة...

3- الإجراءات الحمائية: مثل التعريفية الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

¹- josette peyrard . gestion financière. Référence déjà cité.p189.

4- العوامل المرتبطة بمنح الاستثمار الأجنبي: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب.

5- عوامل أخرى: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، التهرب الضريبي.¹

رابعاً: النظرية الانتقالية:

تعد النظرية الانتقالية لـ " دننج " J.H.Duninig " 1975 نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع وتربط العنصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، لقد افترض " دننج " أنه لا بد من توافر ثلاث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه الشروط في:²

1- مزايا الملكية: أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة مع الشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولاً غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنوع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج، اقتصاديات الحجم الكبير.

2- مزايا الموقع: أو المزايا المكانية للدولة المضيضة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة، حوافز استثمارية مختلفة.

3- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وبحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير، أو الترخيص.

وتقوم الشركة المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التغلب على عدم تيقن المشتري، التعويض في غياب الأسواق المستقبلية، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية، التحكم في منافذ البيع... الخ

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 402-403.

² - أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

خامسا: نظرية الموقع المعدلة:

تشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع إلا أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويرجع الفضل في هذه النظرية إلى روبروك وسيموندس (S.Robock/K.Simmonds) حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل يتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2) العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية:

العوامل الشرطية	أمثلة
أ/ خصائص المنتج/ السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/ جودة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية... الخ
ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية... الخ
ج- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، والأفراد التجارة الدولية... الخ
العوامل الدافعة	
أ- الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة.
ب- المركز التنافسي	القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية... الخ
العوامل الحاكمة	
أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ
ب- الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج- العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 405-407.

سادسا: نظرية الميزة النسبية:

وتعرف كذلك بالمدرسة اليابانية، والمساهمين الرئيسيين لهاته المدرسة هما كوجيما (Kojima) "1977-1978" و أوزوا (Osawa) "1977-1979"، فقد طوروا نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية*، واعتماد على الاستفادة من التجربة اليابانية من 1945، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة. مع الاستبدال الجزئي للسوق، فإن المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع النظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، برهن كوجيما على الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.

فالهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تفوقه اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، فالاختلاف فينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية التي يتم صيها، والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات المباشرة اليابانية¹.

سابعا: نظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر:

تم تقديم هذه النظرية من طرف " مون ورويل" (1993) ويفترض أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها ميزات راجعة للملكية مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية، ولكن النظرية الجديدة قامت بإضافة عوامل سلبية راجعة أيضا للملكية.

فعندما لا تستطيع الشركة تعويض الخسائر التي قد يكون مرجعها صعوبة الوصول إلى المواد الخام أو تكاليف العمال الماهرين في الدولة الأم، فإن البحث عن توازن يمثل قوة دافعة للشركة للتحرك لتعويض تلك الخسائر من خلال الاستثمار في دولة أجنبية. وفقا لهذا النموذج فإن المفهوم التقليدي لمميزات الملكية يمكن إعادة صياغته بكونه عدم توازن بين العوامل المملوكة للشركة، فالفائض في أحد العوامل مثلا يعني بالمقابل عجز نسبي في عامل آخر، أوضح كل من مون ورويل أن نموذج عدم التوازن هذا يساعد أيضا على شرح الحالات المعاصرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة مثل الاستثمارات الصينية في أمريكا وبريطانيا.

فوفقا لرأيهم، إن النظريات القائمة تجد صعوبة في تفسير هذا النوع من الاستثمار نظرا لكونه من الصعب غالبا تحديد ماهية المميزات الراجعة للملكية والتي يمكنها التعامل بكل يسر مع تحرك النشاط من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

*- تتمثل الأدوات الجزئية في القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

¹ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

تسمح نظرية عدم التوازن للشركات المتعددة الجنسيات بأن تكون أكثر فعالية في استغلالها للموارد العالمية.¹

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي:

تنقسم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العملية إلى عوامل جذب من طرف الدولة المضيضة وعوامل طرد تتعلق بالدولة المضيضة.

الفرع الأول: عوامل الجذب من طرف الدولة المضيضة:

وتتمثل المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالدولة المضيضة في مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على جذب هذه الاستثمارات.

أولاً: حجم السوق واحتمالات النمو:

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشراً للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيد مؤشراً للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضاً لحجم سوق الدولة المضيضة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.²

ثانياً: سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي شارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلاً عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

1- النمو الاقتصادي: إن الأساس النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي يتم اشتقاقه من النماذج النيو كلاسيكية للنمو أو نماذج النمو الداخلي. ففي النماذج النيوكلاسيكية للنمو ينتج النمو

¹ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² - أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الاقتصادي من عاملين هما: التقدم التكنولوجي/أو نمو القوة العاملة. وهذين العاملين يعالجا كمتغيرات خارجية، ويعني ذلك أن قيم كل من العاملين المذكورين تتحدد بقيم متغيرات أخرى خارج هذا النموذج. وطبقا لهذا النموذج الناتج في الأجل القصير فقط، حيث يكون له تأثير على معدل النمو الاقتصادي، ويعني ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لا يكون له أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي في ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية الذي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

أما في نماذج النمو الداخلي، فإن الأثر الكلي الموجب للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ينقسم إلى أثرين مختلفين: أولهما الأثر المباشر الموجب، ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا أدى إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية، ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية (أثر التكامل). وثانيهما الأثر غير المباشر الموجب، ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبه آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدولة المضيفة.¹

2- الانفتاح الاقتصادي: أكدت العديد من الدراسات التطبيقية أن الانفتاح له أثر موجب وقوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه كلما تزايد انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي كلما ازداد جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح.

3- توازن الميزانية العامة: تقوم الدولة التي تعاني عجزا في موازنتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز، كما تعمل الدولة من جانب آخر أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات على تخفيض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة، فإذا كانت الموازنة العامة تعرف فائضا أو على الأقل توازنا فهذا يعتبر عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

4- التضخم: من المعلوم إن معدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10%، فإذا بلغ 30% أو 40% أو تجاوز 100% سنويا يدخل منطقة الخطر سواء بالنسبة للاستثمارات المحلية أو الأجنبية.²

¹ - مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورقة بحثية في المنتدى العلمي الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 14-15 نوفمبر، 2005، ص 259.

² - دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الراءدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007، ص 137.

5- سعر الصرف: كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن للمستثمر الأجنبي ردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح (Cushman) 1985 أن المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة الوطنية فضلا على التقلبات الكبيرة في سعر الصرف، تستخدم برامج التثبيت الاقتصادي سعر الصرف كأداة تخلق حافزا قويا لدى المؤسسات المحلية للاقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة ولدى المستثمرين الأجانب.

6- معدل الفائدة: إن الزيادات في أسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات إيجابية بشكل معتدل تقترن بالزيادة في الاستثمار إلى:

- هروب رؤوس الأموال المحلية وتشجيع الاستثمارات كثيفة رؤوس الأموال.

- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية وهذا ما يولد ضغوطا على ميزان المدفوعات مما يساعد على الارتفاع في أسعار الفائدة.

ثالثا: الإطار التشريعي والتنظيمي:

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها:

- موجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط.

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر كالتأميم، المصادرة، نزع الملكية...

- للبيئة التنظيمية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار أدى ذلك إلى جذب الاستثمار¹

رابعا: بنية أساسية (قاعدية) مناسبة: يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددًا هامًا ورئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول إلى الدول المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم².

¹ - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

خامسا: الاستقرار السياسي: إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثار جدل الباحثين حول درجة أهمية قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعا على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأس ماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته على الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في أجواء تسودها الأزمات المختلفة، لذلك فإن الانفراج السياسي الذي عرفته دول الشرق والغرب أثر اتفاقيات الحد من الأسلحة الذرية والنووية عام 1957 أدى بصورة لا ترقى إلى الشك إلى زيادة الاستثمار التجاري بين شتى الدول دونما تمييز، من جانب آخر فإن الاستقرار السياسي في الدولة التي ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي، يعد عاملا فاعلا في تشجيع هذا الاستثمار على الإقبال والمساهمة في تنمية اقتصاديات تلك الدولة¹.

سادسا: تنمية الموارد البشرية والتطوير التكنولوجي: تسهم الشركات المتعددة الجنسيات إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة، وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: عوامل الطرد من طرف الدولة الأم:

أرجع بعض الباحثون أسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي إلى المميزات أو عدم المميزات التي تتمتع بها الشركات وكذلك ظروف الدولة الأم².

أولا: انتهى (كوشلين) "1995" إلى أن الشركات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لكي يكون لها تمثيل في كل سوق كبير، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، ومع انخفاض معدلات النمو وحالات الركود والمنافسة الضارية بالدولة الأم، فإن الشركة تبحث عن فرصة بالخارج وذلك في إطار إستراتيجيتها للتوزيع الجغرافي لأنشطتها.

ثانيا: كما توصل "كوشلين" إلى إبراز عوامل جديدة وهي متعلقة بأثر العلاقة بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة على قرارات المستثمرين، فالشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل أشكالها، فالتبعية الاقتصادية من قبل الدولة المضيفة للدولة الأم تجعل وضع المستثمر أكثر قوة ومن الصعب منازعته من قبل الدولة المضيفة وإلا فقدت الكثير، وبعد دراسة أجراها "شنيديرفري" 1985 للاستثمار الأجنبي المباشر في 54 دولة نامية وجدا أن مستوى المساعدات التي تقدمها الدولة الأم للدولة المضيفة لعب دورا مؤثرا في شرح عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأم إلى الدولة المستقبلة.

¹ - حمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي - المعوقات والضمانات القانونية-، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

² - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ثالثاً: ضعف معدلات النمو للناتج القومي الإجمالي وكذلك تراخي الطلب الداخلي في الكثير من الدول الصناعية خلال الحقبة الماضية كان سبباً رئيسياً في التحرك الملحوظ للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، فعلى سبيل المثال بلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة وبريطانيا عن تلك الفترة من 1 إلى 3% تقريباً، بينما كان معدل النمو أضعف من 7% في الكثير من الدول النامية خاصة شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.¹

¹ - رضا عبد السلام، نفس المرجع، ص 103.

خلاصة:

حاولت العديد من النظريات تفسير سبب لجوء الشركات إلى الاستثمار في الخارج بدءاً من النظرية الكلاسيكية إلى أحدث النظريات ولكن بصورة جزئية ما عدا النظرية الانتقالية التي قامت بدمج كل من مزايا الملكية للشركة والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية مع مزايا الموقع للدولة المضيفة.

الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تحويلات رؤوس الأموال الأجنبية طويلة المدى من مستثمر أو مشروع أجنبي في دولة مضيفة، ويصاحب المشروع حق التملك والرقابة على التسيير.

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال ودوافع ومجموعة من المحفزات والتسهيلات إلى تشجيعه على الاستثمار في بلد غير الدولة الأم.

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الآثار أو المزايا الاقتصادية والاجتماعية لا يستطيع باقي المصادر توفيرها مثل نقل التكنولوجيا، خلق فرص عمل، وتنمية الصادرات، إضافة إلى أن له بعض المساوئ سواء تعلق الأمر بالدولة الأم أو الدولة المضيفة له.

يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة من المحددات والعوامل والتي تنقسم إلى عوامل مرتبطة بالدولة الأم (عوامل الطرد)، وعوامل مرتبطة بالدولة المضيفة (عوامل جذب)، وتلعب هذه العوامل دوراً مهماً في فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع عجلة النمو.

الفصل الثاني :

تمهيد :

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول ، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية ، وكذا تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، برفع الإنتاج وإيرادات الدولة في القطاع الجبائي وكذا امتصاص البطالة إلى جانب علاقته مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى .

و تعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي ، مما ألزم السلطات الجزائرية إلى تبني إصلاحات اقتصادية شاملة من أجل تحسين مناخ الاستثمار ، وهذا بغية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

و في ضوء أهمية هذا الموضوع ، سوف نتناول في هذا الفصل واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر ، والمقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر .

المبحث الأول : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ورثت الجزائر عادة الاستقلال اقتصاد يعتمد على مؤسسات أجنبية التي لم يكن همها خدمة الاقتصاد الوطني ، مما أدى بالجزائر إلى وضع منظومة قانونية لاسترجاع مؤسسات وتأمينها والقيام بإصلاحات جذرية لخدمة الاقتصاد الوطني وجعله قادر على توفير احتياجات الأفراد، والسعي نحو رفع المستوى الذي يمكنها من جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال سن القوانين والتشريعات للمؤسسات والهيكل الخاصة بالاستثمارات.

المطلب الأول: ماهية المناخ الاستثماري:

ويشمل مناخ الاستثمار مجموعة من المقومات والمؤشرات كما يلي :

الفرع الأول : تعريفات حول مناخ الاستثمار:

1- التعريف الأول : يقصد بالمناخ الاستثماري "مجملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس أموال ، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا"¹.

2-التعريف الثاني : يقصد بمناخ الاستثمار "مجملة الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال ووظيفته، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية ، وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية ، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية"².

الفرع الثاني : مقومات المناخ الاستثماري : يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات ، نوجز أهمها فيما يلي :

1-المناخ السياسي والأمني :

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري ، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار. وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم ، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا .

¹ - قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، 08-09 أبريل 2002، ص 145.

² - حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الوطن العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن ، 1998 .

ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل ، نوجزها فيما يلي¹:

- أ- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.
- ب- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية .
- ت- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ث- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ولدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية .

2- المناخ الثقافي والاجتماعي:

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله و مقدار التعاون المطلوب و يبرر ذلك من خلال :

- أ- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة .
- ب- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي ، ودرجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية .
- ت- دور الجمعيات والنقابات العالمية في تنظيم وتحسين القوى العاملة .
- ج- درجة الوعي الصحي ، و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة .

3- المناخ الاقتصادي : ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري كما يلي²:

- أ- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد .
- ب- مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها .
- ت- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية .
- ث- مرونة السياسة المالية والنقدية ، و مل تحويه من تحفيزات .
- ج- درجة وضوح و استقرار قوانين الاستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر .
- ح- مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية ، و مدى كفاءة سوق المال داخل الدولة .
- خ- مدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم .

¹ دعاء محمد سالمان، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين شمس، القاهرة، مصر، ص 24-25 .

² محمد نظير ببيوني، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1986، ص 236 .

د- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة ، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح .

4- المناخ البيئي : وهو مجموعة من القيم و العادات و التقاليد التي يتكون منها المجتمع ، فكلما كانت هذه المكونات ايجابية كلما كانت مشجعة و جاذبة لاستثمار و كلما كانت سلبية كلما كانت طاردة لاستثمار. كلما يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله و مقدار التعاون المطلوب .

الفرع الثالث :1- قوانين و تشريعات الاستثمار: وهي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته ، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين و التشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي و البنوك، قانون الضرائب و الجمارك، و غيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار. و قانون الاستثمار والقوانين المكملة غالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار و تنظيم الاستثمار في الداخل و الاستثمار في المناطق الحرة، و تحدد مجموعة من الضمانات و المزايا و الإعفاءات للاستثمار الأجنبي¹ .

2- السياسات الاقتصادية : نعني هنا بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، إذ كلما كانت هذه السياسات مرنة و واضحة غير متضاربة الأهداف ، تتميز بالكفاءة و الفعالية تتلاءم مع التغيرات و التحولات الاقتصادية على المستوى الوطني و على مستوى التحولات العالمية ، كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح .

3- حجم و احتمالات السوق : باعتباره من العوامل المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي ، إذ أن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي ، و من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي نذكر ما يلي :

- نصيب الفرد من الناتج المحلي : باعتباره مؤشر للطلب الجاري .

- عدد السكان: إذ يعد مؤشر للحجم المطلق للسوق و بالتالي لاحتمالات نموه المستقبلية ، إضافة إلى ذلك تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة ، و بين الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم و التحسن في الاقتصاد الوطني .

- أهمية الموقع الجغرافي : يشكل الموقع الجغرافي للبلد المضيف عامل جذب ، ذلك أن الشركات الأجنبية تجري مفاضلة بين الأقاليم لاختيار أنسبها و يتجلى ذلك من خلال :

- مدى قرب الدولة المضيفة من مصدر الاستثمارات الأجنبية.

- انضمام الدولة المضيفة للاتحادات الاقتصادية الإقليمية² .

1 بوزيان عبد الباسط ، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامع شلف ، 2007 ، ص 121 .

2 بوزيان عبد الباسط ، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .

الفرع الرابع : بعض مؤشرات مناخ الاستثمار:

1- مؤشر بيئة الأعمال : يختص هذا المؤشر بتبيان أهمية إقامة نظام حديث و عملي لأداء الأعمال لترقية مناخ القانون و تشجيع الاستثمار على أساس اعتبارات الشفافية و وضوح القوانين و سيادة القانون في التنفيذ و بساطة الإجراءات و تقليص عددها لتسريع المعاملات لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين و رجال الأعمال المحليين و الأجانب¹.

احتلت الجزائر المرتبة 134 عالميا من حيث المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال و المرتبة 136 عالميا عام 2010 و الجدول المالي يوضح لنا ترتيب الجزائر من خلال مؤشرات سهولة أداء الأعمال .

الجدول رقم (1-2) : ترتيب الجزائر من خلال مؤشرات سهولة أداء الأعمال خلال السنتين 2012/2013 :

المؤشر	المرتبة في بداية 2017	المرتبة في 2016	التغير في الترتيب
بدء المشروع	142	145	3
استخراج تراخيص البناء	77	119	42
الحصول على الكهرباء	118	130	12
تسجيل الممتلكات	162	161	-1
الحصول على الائتمان	175	174	-1
حماية المستثمرين	173	174	1
دفع الضرائب	155	170	15
التجارة عبر الحدود	178	178	/
تنفيذ العقود	102	100	-2
تسوية حالات الإعسار	74	71	-2

المصدر : <http://arabic.doingbusiness.org>

1-خاجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، 2010 ، ص 10 .

من خلال الجدول نلاحظ تراجع في مختلف المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأنشطة لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ماعدا مؤشر بدء المشروع ومؤشر تراخيص البناء ومؤشر الحصول على الكهرباء ومؤشر دفع الضرائب ، عرفت هذه المؤشرات تحسنا واضحا خلال العام 2012 مقارنة بالسنة السابقة لها .

2- مؤشر الحرية الاقتصادية : تعمل عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية على قياس مؤشر الحرية الاقتصادية التي من أهمها مؤسسة "هيرتاج Herrtage" بالتعاون مع "صحيفة وال ستريت" التي قامت بإصدار هذا المؤشر منذ عام 1995 ، فضلا عن صدوره من قبل مؤسسات أخرى منها مركز دبي المالي العالمي ومعهد فريسر الكندي¹ ، يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية ، إذ تعد مؤسسة هيرتاج أهم المؤسسات في هذا المجال وتقوم بنشر مؤشر الحرية طبقا للمؤسسة باختيار 50 متغيرا اقتصاديا يضم 10 مجموعات . صنفت الجزائر حسب هذا المؤشر لعام 2016 ضمن الدول الأقل تمتعا بالحرية الاقتصادية (انعدام الحرية الاقتصادي) في المرتبة 12 عربيا و 154 عالميا في حين احتلت كل من الأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين صدارة قائمة الاقتصاديات الحرة في العالم العربي²

3- مؤشر الشفافية : تصدر منظمة الشفافية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين (ألمانيا) ، مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة للفساد منذ عام 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد . يحاول المؤشر عبر مجموعة من المصادر ومعلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كحد المعوقات داخلها .

احتلت الجزائر المرتبة 108 عالميا لسنة 2016 في مؤشر الدول الأكثر فسادا في العالم وتخلفت الجزائر عن جارتها المغرب وتونس اللتين صنفتا في المرتبتين 90 و75 على التوالي . جمود ترتيب الجزائر بين 2003 و2016 يدل على كثرة الفساد ، بشكل يهدد أمن البلاد ، في وقت أن هناك دول كانت لها مراتب أسوأ من الجزائر حققت تقدما كبيرا في مكافحة الفساد وأصبحت أحسن ترتيبا من الجزائر³.

4- مؤشرات تقويم المخاطر القطرية : وتحتوي على المؤشرات التالية :

أ- المؤشر المركب للمخاطر القطرية : the Composite Contry Risk Index

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية ، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ، ومؤشر تقييم المخاطر المالية ، حيث يرتفع المؤشر كلما انخفضت درجة المخاطرة⁴.

صنف مؤشر تقييم المخاطر القطرية الدول إلى مجموعات حسب درجة المخاطرة، حيث إرتفع المؤشر بشكل كبير في تقييم الإمارات، والسعودية، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت وليبيا بدرجة مخاطرة

1 نبيل جعفر عبد الرضا ، خولة أرشيح ، بعض مؤشرات المناخ في العراق ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3750 ، 2012 .

2 <http://ar.algerie360.com>

3 <http://www.elkhabar.com/ar/politique>

4 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، 2010 ، ص 156 .

منخفضة جداً ضمن المجال (80-100)، كما سجلت الجزائر، وتونس، والمغرب، والبحرين ارتفاعاً محسوس في المؤشر بدرجة مخاطرة منخفضة ضمن المجال (70-79.9)، في الوقت الذي عرفت فيه الأردن، وسوريا، ومصر، واليمن إنخفاظاً في المؤشر بدرجة مخاطرة مرتفعة ما يعطي تقييم للمخاطر المتعلقة بالاستثمار.

ب - مؤشر الانستيتيوشنال أنفوستر للتقويم القطري : صدر هذا المؤشر عام 1998 عن مجلة "الانستيتيوشنال أنفوستر" مرتين في السنة (مارس و سبتمبر) ، ويغطي 178 دولة من بينها 20 دولة عربية ، يحتسب المؤشر استناداً إلى مسح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحليين في بنوك عالمية ، وشركات مالية كبرى ، حيث تصنف الدول وفق تدرج من الصفر إلى 100 ، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة ، وقد دخلت الجزائر ضمن الدول ذات درجة المخاطرة المعتدلة رفقة كل من تونس ومصر ولبنان .

ج- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية : يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE) ، حيث يقيس هذا المؤشر مخاطرة قدرة الدولة على السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول ، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي، وبالأوضاع السياسية المحلية ، و بيئة أداء الأعمال و السجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة عبر العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق ، و تصنف الدول إلى مجموعتين هما مجموعة الدرجة الاستثمارية (A:A1,A4) و مجموعة درجة المضاربة (B,C, D) و الذي يغطي 165 دولة منها 19 دولة عربية .

د - مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية : يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني مرتين في السنة (مارس و سبتمبر) و ذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية ، و يغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية و يتكون من تسعة عناصر ، و يشير دليل المؤشر إلى أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل . و صنفت الجزائر في هذا المؤشر لسنة 2012 ضمن الدول ذات درجة المخاطرة المعتدلة بـ 40.01 نقطة رفقة كل من الأردن والمغرب ومصر وتونس¹.

المطلب الثاني : تطور قوانين الاستثمارات في الجزائر:

عرف قانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات ، حيث تمّ إصدار العديد من القوانين المتتالية، وذلك تماشياً مع طبيعة كل مرحلة ، وهذا ما سنحاول معرفته في هذا المطلب الفرع الأول : فترة الستينات

أصدرت الجزائر أول نص قانوني لها يتعلق بالاستثمارات في عام 1963² ، حيث كان يهتم بالاستثمار الأجنبي و ضرورة استقطابه قصد إعادة بناء البلد اقتصادياً بعد استقلاله، و قد حوّل هذا القانون عدة

1 مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المنظمة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، 2011، ص 59 .

2) loi N° 63-277 du 27/7/1963 portant code des investissements

ضمانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، و المؤسسات المعتمدة و المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية ، والمتمثلة فيما يلي:

1- الضمانات العامة: يستفيد منها المستثمرون الأجانب، وتمثل: في حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعية والمعنوية الأجنبية، حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات، المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية ، إلى جانب ضمان ضد نزع الملكية¹.

2 - المؤسسات المعتمدة: تتمتع هذه المؤسسات بقرار الوزير المعني من ضمانات خاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها)، الحماية الجمركية، التدعيم الاقتصادي للإنتاج. بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن تكوين وترقية العمال والإطارات الجزائرية².

3- المؤسسات المعتمدة عن طريق اتفاقية : Entreprises Conventionnées

يخص هذا النظام المؤسسات التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينار جزائري في مدة 3 سنوات، على أن ينجز الاستثمار في قطاع أو منطقة يعطى لهما الأولوية، أو ينشئ أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين. كما يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد، مع تجميد النظام الجبائي لمدة 15 سنة، تخفيض نسبة فائدة قروض التجهيز المتوسطة و الطويلة الأجل، التخفيف الكلي أو الجزئي من الضريبة على المواد و السلع المستوردة³.

و عموما ، لم يكن هذا القانون فعالا(5) بسبب التشكيك في مصداقيته وعدم مطابقته للواقع، حيث كانت الجزائر تقوم بتأمينات (1963-1964) وقد بينت نيتها في عدم تطبيقه مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أديعت لديها.

4- قانون الاستثمار رقم 66-287 المؤرخ في 15/06/1966⁴:

بعد فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانونا جديدا في عام 1966 لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات القانونية الخاصة به، وذلك بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين. ويختلف هذا القانون عن سابقه من خلال المبادئ التالية :

المبدأ الأول: الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر⁵

ترجع مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للدولة أو الهيئات التابعة لها. كما تتدخل الدولة بمفردها أو بمساهمة رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي في شركات الاقتصاد المختلط و لا

¹ - المواد :3،4،5، قانون رقم 63-277 الصادر في 26/7/1963 ، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق ل 1963/8/2، ص 744

² - المواد :3(الفقرة 1)،8،12،14،31، قانون رقم 63-277

³ - المادة19، قانون رقم 63-277

⁴ - قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، رقم 180

⁵ - الأمر 66 – 277 المؤرخ في 15/9/1966 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية ، 1965 ، ص 1209 .

يمكن للمستثمرين المحليين أو الأجانب الاستثمار في القطاعات الأخرى، إلا بعد الحصول على رخصة أو اعتماد مسبق من السلطات الإدارية للاستفادة من الضمانات والمنصوص عليها.

المبدأ الثاني : منح الامتيازات والضمانات :

تتمثل الضمانات في : المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية، حق تحويل الأموال والأرباح الصافية والعائدات والمبالغ الخاصة بالقروض المستدانة من الخارج، الضمان ضد التأميم (التعويض).

أما الامتيازات الجبائية فتتمثل في : الإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض والرسم العقاري (خلال 10 سنوات)، والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية، استثناء رسوم الجمارك والرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج المرتبط بأموال التجهيز الضروري للمشروع مع استرجاع الرسم المتعلق بأثاث التجهيز المصنوع في الجزائر.

و فيما يتعلق بالامتيازات المالية فتمثل في ضمانات الاستقرار المتوسطة والطويلة الأجل، تخفيض معدل الفائدة لغاية 3% على القروض الطويلة والقصيرة الأجل. كما يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي تتجاوز 5 ملايين من الأفراد بالتخصيص في منطقة جغرافية معينة. و عموما، تم تحديد في هذا القانون مجال تدخل الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات (الصناعة والسياحة) في حين تم استثناء كل الأنشطة التجارية و المنجمية ماعدا المحروقات-، التأمينات البنوك، النقل، الفلاحة كما كان المستثمر الأجنبي مقيدا بتبني إحدى الشكليات المسموح بهما إما الشركات المختلطة أو عقود إنجاز الدراسات و الخدمات. و فيما يتعلق بالفروع و الشركات الأجنبية المملوكة 100 % فكانت غير مقبولة.

و لم يعرف هذا القانون تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية باستثناء استثمارات الشركات المختلطة الاقتصاد (من عام 1960 إلى 1982)، حيث قن المشرع الجزائري التعامل الذي سارت عليه الشركات الجزائرية (3). و في الواقع كان الاستثمار الأجنبي -خارج قطاع المحروقات-مغلقا خلال هذه الفترة إلى غاية ظهور قانون 1982 .

الفرع الثاني : فترة الثمانينات :

تبنت الجزائر في عام 1982(1). قانون يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، و حسب هذا القانون يتم إبرام اتفاق يحدد فيه :موضوع و مدة الشركة ،مبلغ رأس المال المكتتب، طرق تحويل التكنولوجيا... (2). و تتمثل المشاركة الجزائرية في الشركات المختلطة بنسبة 51 % مع ضمان التسويق، أما المشاركة الأجنبية فلا يمكنها أن تتجاوز 49% مع ضمان نقل التكنولوجيا و تكوين المستخدمين. و قدم قانون 82-13 ضمانات للأطراف الأجنبية منها: الحق في المشاركة في أجهزة التسيير و القرار و ذلك وفق قواعد القانون التجاري، ضمان حق تصدير الأرباح غير المعاد استثمارها، حصة الأجور و المساهمات الاجتماعية المحولة، مصاريف الخدمات التقنية. كما تستفيد الشركات المختلطة الاقتصاد بمجرد تأسيسها من امتيازات جبائية هي :

- الإعفاء من الحق على التحويل بالمقابل لكل المشروعات العقارية الضرورية لنشاطها، كما تستفيد أيضا من القروض مع حق توجيه و مراقبة نشاط الشركة.
 - الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات أو من الضريبة على الأجر الإضافي.
 - الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة 3 سنوات .
- بعد أربع سنوات تم إصدار قانون 13-86 الذي يعد تكملة وتعديلا للقانون السابق، وذلك بتقديمه لبعض المزايا، توسيع مجال الاستثمار، إلا أنه بقي غامضا. إما وتأخذ الشركة في إطار هذا القانون الشكل القانوني المتمثل في المتعامل العمومي، ويسمح هذا الشكل من إبرام عقود دولية و اللجوء إلى التمويل الخارجي (غلاف سنوي من العملات الأجنبية) مثل الشركات العمومية الأخرى. كما يعامل هذا القانون الشركات المختلطة وفق قانون الصفقات العمومية .
- إن كلا القانونين لم يكن لهما النتائج المنتظرة ، حيث بعد صدورهما تم إنشاء 10 شركات ، و ذلك نتيجة لوجود بعض العراقيل منها: ثقل البيروقراطية ، المشاركة بالأغلبية للدولة الجزائرية ، اللجوء الإجباري إلى المحاكم القضائية الوطنية في حالة النزاعات .
- و في عام 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور " المؤسسات العمومية الاقتصادية " ، وتكمن استقلالية هذه المؤسسات في أنها أصبحت :

- غير خاضعة للوصاية الوزارية والقانون العام.
 - غير خاضعة للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية حيث أصبحت رقابة اقتصادية
 - خاضعة للقانون التجاري، يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم ذات مسؤولية محدودة، كما تتولى صناديق المساهمة تسيير أسهمها مقابل الرأسمال التأسيسي المدفوع .
- كما يخضع تأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية لبروتوكول اتفاق يبرم بين صناديق المساهمة والشركات الأجنبية، والعقد يبرم بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والشركات الأجنبية مع إلغاء أحكام القانونين 13-82 و 13-86.

الفرع الثالث : فترة التسعينات :

صدر في هذه الفترة قانونا لجذب المستثمرين في عام 1993، و في بداية التسعينات تم إصدار قانون النقد و القرض الذي فتح الطريق لكل أشكال المساهمة للرأسمال الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويشجع كل أشكال الشراكة بدون تخصيص.

1- قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض:

يعتبر صدور قانون النقد والقرض رقم 10-90(1). مثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما أسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة. لقد نص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار لكنه " تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال " و قد ألغى هذا القانون القانونين رقم 13-82 و رقم 13-86 المتعلق بالشركات المختلطة الذي أضحى

غير ساري المفعول ، حيث تم إلغاء الأحكام التي كانت سارية والتي تفرض أغلبية رأس المال الأجنبي (51-49%) بالنسبة للشركات المختلطة ، كما أدخل هذا القانون تمييزا بين المقيمين و غير المقيمين (2) ، حيث رخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة صراحة ، وقد كرس هذا القانون عدة مبادئ تتمثل في :

- 1- حرية الاستثمار ، باستثناء القطاعات المخصصة للدولة ، إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص
- 2- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر ، وفي مدة شهرين من تقديم الطلب .
- 3- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الجزائر ، و تجدر الإشارة إلى أنه في تاريخ صدور هذا القانون لم تصادق ولم تنظم الجزائر إلى أية اتفاقية للاستثمارات .
- 4- تبسيط عملية قبول الاستثمار الخاضع للرأي بالمطابقة (Avis de Conformité) حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض ليبحث في الملف خلال شهرين ، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة .

كما نص هذا القانون على الضمانات المتعلقة بالتحويل ، مع الإبقاء على الامتيازات الناجمة على القانونين رقم 82-13 ، و 86-13 المتعلقين بالشركات المختلطة الاقتصاد .

إلى جانب المبادئ السابقة ، هناك مبادئ أخرى نذكر منها : تبني استقلالية البنك المركزي ، إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص ، تبني مفاهيم المقيم و غير المقيم عوضا عن الوطني و الأجنبي ، التصريح بالاستثمارات الأجنبية و تسجيلها في مجلس النقد و القرض و تقديمه لبنك الجزائر ، و ليس على مستوى اللجنة الوطنية للاستثمارات .

إضافة إلى قانون النقد و القرض ، حدثت تعديلات في نوفمبر 1991 على القانون رقم 86-14 المتعلق بالمحروقات ، و قد وردت هذه التعديلات لتدعيم إرادة الانفتاح المكرسة في قانون النقد و القرض و التي حولت للشركات الأجنبية بالاستثمار في الآبار البترولية الثانوية بإدخال إجراءات تشجيعية (تخفيف من العبء الضريبي) لتمكين هذه الشركات من المساهمة بمجهود أكبر في التنقيب على البترول و الغاز .

2- قانون ترقية الاستثمار لعام 1993 :

يعد قانون الاستثمارات لعام 1993 الملحق بترقية الاستثمارات تعبير عن إرادة الانفتاح الاقتصادي و للسياسة الجديدة لترقية الاستثمار ، و تركز فلسفة هذا القانون على :

أ- إنهاء التفرقة بين الاستثمار الخاص و العمومي من جهة ، و المستثمر المقيم و غير المقيم من جهة أخرى ، مع حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين و غير المقيمين ، بمعنى يصبح جميع المتعاملين متساوون أمام القانون .

ب- عدم فرض شكلية ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمار وإجراءات عقد الاستثمار في الجزائر، بمعنى إلغاء إجراءات الموافقة التي كانت موجودة من قبل و الاكتفاء بالتصريح البسيط، إضافة إلى تقديم الضمانات المشجعة على الاستثمار على المستوى الجبائي والجمركي .

ج- تحديد هيئة "وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات APSI" تتكفل بتدعيم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية، وذلك بمراعاة معايير الاقتصاد الكلي مع منح الامتيازات التي نص عليها القانون .

د- التأكيد على ضمانات التحويل (رأس المال والأرباح) والضمانات المتعلقة باللجوء إلى التحكيم الدولي وذلك وفق الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال .

هـ- وجود عدة أنظمة محفزة: النظام العام، الأنظمة الخاصة، و نظام المناطق الحرة .

لقد ألغى قانون الاستثمار لعام 1993 كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي (باستثناء القوانين المتعلقة بالمحروقات). و تتمثل الأهداف الرئيسية لقانون 1993 فيما يلي :

1- البحث عن كيفية تحقيق اندماج أكبر للاقتصاد الوطني من خلال تنشيط الاستثمار في مجال الإنتاج و من خلال الاستخدام الدائم و المتزايد لرؤوس الأموال و التكنولوجيات و ذلك بغرض مواجهة الحاجات المتزايدة و الخاصة بالتشغيل و الاستهلاك .

2- التأكيد على إرادة الدولة في الانفتاح دون فرض أية قيود على رأس المال الأجنبي خارج القطاعات الحساسة و إقامة علاقات الثقة مع المستثمر.

3- توسيع مشاركة رأس المال الوطني و الأجنبي لتحقيق برامج الاستثمارات الجديدة و التي تستهدف التكفل بالأولويات التي تحددها الدولة في مختلف المجالات التي تحقق إدماج الاقتصاد الوطني، إحلال الواردات خلق مناصب العمل، ترقية الصادرات خارج المحروقات، رفع الإسهام في تقليص درجة تبعية الاقتصاد الوطني للأسواق الخارجية من جهة، و إشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطني من جهة أخرى .

بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993، أصبح ميدان الاستثمار و الامتيازات المرتبطة به أكثر وضوحا فهي تتعلق بـ :

1. ميدان التطبيق: تستبعد المادة 1 من المرسوم المجالات المخصصة صراحة للدولة، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي. و عليه، فهي تطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة أو الاستثمارات الأجنبية التي تنجز في إطار الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات.

2. أن تكون الاستثمارات موضوع تصريح بالاستثمار لدى وكالة ترقية و دعم الاستثمارات، (المادة 4 من نفس المرسوم).

3. الضمانات القانونية (الباب الخامس من المرسوم، المادة 38)، و المتمثلة في :

أ- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين و الجزائريين والأجانب من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر و الدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

ب- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المحققة في إطار هذا المرسوم، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة (المادة 39).

ج- يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر و إما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح الأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص (المادة 1).

الفرع الثالث : الفترة الممتدة من سنة 2000 : بهدف تحسين البيئة الاستثمارية قامت الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين و المراسيم التشريعية و كذا إنشاء الهيئات الاستثمارية و في ما يلي عرض لمختلف هذه القوانين :

أ- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 : الأمر 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 قانون تطوير الاستثمار ، المعدل و المتمم للمرسوم التشريعي رقم (93-12) الصادر في 05/10/1993 الذي منح مزايا ضريبية و جمركية و بعض الإعفاءات للمستثمرين ، و كذا ضمان حرية الاستثمار و استقرار النظام القانوني للاستثمارات على حالها دون تغيير ، إلى جانب تحويل رأس المال الحر و عائداته إلى البلد الرئيسي للدولة .
و من جهة أخرى سعت السلطات الجزائرية إلى تأسيس عدد من الهياكل التنظيمية تعمل على ترقية و تطوير الاستثمار في الجزائر ، من حيث توفير الظروف الملائمة للمستثمرين خاصة الأجانب ، و من المؤسسات المسؤولة عن تنظيم الاستثمارات في الجزائر نذكر :

- الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات و ترقية الاستثمار MDPPT

- المجلس الوطني للاستثمار CNI

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

- الشباك اللامركزي

ب - المرسوم التنفيذي رقم 98/08 المؤرخ في 24 مارس 2008 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار : القرار المؤرخ في 20/02/2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في مساهمة رأس مال شركة التأمين أو إعادة التأمين ب 15 % من رأس مال هذه الشركة¹

ج - قانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016 : يتعلق بترقية الاستثمار ، و بمقتضى القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق لـ 30 سبتمبر 2015 : بهدف

¹ المادة 2 من القرار 3 ، الجريدة الرسمية ، العدد 17 الصادر في 14/03/2008 ، ص 25 .

هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات¹

المطلب الثالث: الإطار المؤسسي لاستثمار في الجزائر:

أصدرت الجزائر بالخصوص فترة الإصلاحات مجموعة من النصوص القانونية تسعا كلها إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمارات .

1- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) :

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها ، حيث تعتبر هذه الوكالة هي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر لاسيما بعد إنشاء الشباك الوحيد وتمثل مهامها أساسا في²:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية .
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية .
- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها .
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار .
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار .
- تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه .
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات .
- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة .
- تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار .
- و التي تحولت في ما بعد إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) .

2 - لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI) : لقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي ، حيث أنه من ضمن العناصر الأساسية لإنجاز الاستثمار الصناعي و الحصول على حصة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه ، ففي إطار تدعيم و تحفيز الاستثمار من هذه الناحية فإن لمسألة العقار أوكلت إلى اللجنة الولائية لدعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها المعروفة بـ (CALPI) .

تأسست لجنة (CALPI) بناء على التعليمات الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين ، و تركز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي و التشاور المحلي ، حيث أن هذه اللجنة تشكل من الوالي أو ممثله رئيسا و مدير الدراسات و تهيئة الإقليم ، مدير الصناعات و المناجم ، مدير مكلف بالمجال

¹ الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 29 شوال 1437 الموافق لـ سنة 2016 ، العدد 46 ، ص 18 .

3 عبد القادر بابا ، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ، ص 159 .

الحضري ، مدير الأملاك العمومية ، مدير الفلاحة ، مدير المناطق الصناعية ، ممثلو مؤسسات الترقية العقارية ، رؤساء البلديات و الدوائر ، مديري الوكالات العقارية الذين بحوزتهم مناطق النشاط ، ممثلو كل الغرف التجارية و الحرف الصناعية و الزراعية ، ممثلو الجمعية الوطنية للمقاولين في الولاية... و تتمثل مهام لجنة (CALPI) في ¹

- تشكيل و مسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق و المصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر.

- هي مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات و التي تعمل كل اللمسات اللازمة للاستثمار و خاصة في الميادين التالية: الوضعية العامة للأرض ، الوضعية القانونية للأرض ، قواعد و طرق البناء .

- الإشراف على المستثمرين في خطواتهم الدارية ، المرتبطة باكتساب الأرض للاستثمار و تكمن مهمتها أيضا في نشر و إعداد بطاقات إعلامية تخص القوانين و الإجراءات و الخطوات العملية اتجاه المكاتب المحلية المتعلقة بمنح الأرض و كذا التعليمات حول البناء و كذا نشر العناوين و رقم الهاتف و الفاكس للهيئات المعنية .

- تسيير هذه اللجنة تكون تحت إشراف الولاية مباشرة .

3 – المجلس الوطني للاستثمار (CNI) : و هو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة و يتولى المجلس بالخصوص المهام التالية ²:

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مساندة للتطورات الملحوظة .
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، في يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر.
- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها .
- يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات و تطويرها.

يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر 03-01 فهو مكون من أكبر وصاية للدولة (على الأقل ثمانية وزراء) و يتأسسه رئيس الحكومة .

4 – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) : تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النص "وكالة" و هي حسب المادة 21 من الأمر 03-01 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية

1 منصورى الزين ، آليات تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، سنة 2006 ، ص 95 .

CNI : Conseil National de l'Investissement

1 KPMG : Guide investir en Algérie , Alger , mars 2011 , P 64 .

ANDI : Agence national de Développement d'investissement .

المعنوية والاستقلال المالي ، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالارتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية على الخصوص بالمهام التالية¹ :

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها .
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة اللامركزية .
- استقبال المستثمرين المقيمين و الغير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم .
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمارات .
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء .

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر و للوكالة هياكل و أجهزة تعمل على تجسيد دعم و تطوير الاستثمارات و هي : الشبائيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية ، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج .

5 - الشبائك الوحيد اللامركزي (G.U)² : تنشأ على مستوى كل ولاية و يشمل الممثلين المحليين للوكالة و الهيئات و الإدارات المعنية بالاستثمار ، أنشأ الشبائك الوحيد اللامركزي من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية و هو المخاطب الوحيد للمستثمرين³

- فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات .
- ينشأ الشبائك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة .
- يتأكد الشبائك الوحيد بالارتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية من تخفيف و تبسيط إجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات و إنجاز المشاريع .
- تنشأ الدولة انطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المنحلة قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار ، حافضة عقارية و غير منقولة ، يسند تسييرها إلى الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار .
- يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار على مستوى الشبائك الوحيد اللامركزي .

المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر :

المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :

1- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكلية : حصلت الجزائر على التمويل من طرف المؤسسات التمويلية و على رأسها صندوق النقد الدولي عبر أربع اتفاقيات و هي كما يلي :

¹ منصورى الزين ، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثاني ، مجلة شلف ، ماي 2005 ، ص 134 .

² G.U : Guichet Unique .

³ منصورى الزين ، آليات تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص 99 .

- أ- برنامج الاستعداد الائتماني الأول : ماي 1989 استفادت الجزائر من قرض قيمته 886 مليون دولار .
- ب- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني : جوان 1991 استفادت الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار ، لقد فشلت هذه الاتفاقية للأسباب التالية¹ :
- التحول نحو اقتصاد السوق كمنح حقوق الملكية .
 - التحرير الجزئي للأسعار ، وسيادة أسعار الفائدة السالبة .
- ح- اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1994 : من جويلية 1994 إلى جوان 1998 حصلت من خلاله الجزائر على قيمة مالية قدرها 1037 مليون دولار .
- د - اتفاق التعديل الهيكلي 1995-1998 : حصلت الجزائر 1196 مليون دولار مما أعطى مؤشرا ايجابيا لدى دائي الجزائر ، أدى إلى إعادة جدولة 16 مليار دولار من الديون خلال الفترة الممتدة من 1 سبتمبر 1995 إلى 31 أوت 1998 بعد المفاوضات التي تمت مع نادي باري و نادي لندن² .
- 2- مرحلة الإنعاش الاقتصادي : تميزت هذه المرحلة بمخططين أساسين هما :
- أولا : برنامج الإنعاش الاقتصادي : إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2004 و يتمحور حول النشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية و الفلاحية ، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ، النقل و المنشآت و لتحسين المستوى المعيشي ، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية³ .
- 1- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 : من خلال هذا البرنامج تم تسيير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :
- إعادة الاعتبار و صيانة البنية التحتية .
 - اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز .
 - توفير الوسائل و قدرات الانجاز و لاسيما الوطنية منها .
 - العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج و المستعدة في الانطلاق فيها مباشرة .
- 2- ناتج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 : إن المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ليس باختيار سهل لبلد كالجزائر ، التي كانت قديما منظمة و لا تلجأ إلا إلى عناية الدولة في كل الميادين من الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية .

¹ كريم النشائي و آخرون ، الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998 ، ص 10 .

² كريم النشائي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

³ عبو هدى ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر ، واقع و تحديات ، جامعة حسبية بن بو علي ، 2008 ، ص 4-5 .

الجدول رقم (2-2) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	تحديث إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة و الشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	-	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	-	-	0.05	0.03	نموذج التنبؤ إلى المستوى الأوسط و الطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر: عبوهدى ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلوي ، 2008 ، ص 5 .

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 : يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته ، و التي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج ، و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدرة بـ 1071 مليار دج و الصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج و تتمثل أهداف البرنامج فيما يلي¹ :

- تحسين مستوى معيشة الأفراد .
- تحديث و توسيع الخدمات العامة .
- تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية .
- رفع معدلات النمو الاقتصادي

المطلب الثاني : نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية :

يمكن تلخيص نصيب القطاعات الاقتصادية في الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI مع العلم أن هذه الوكالة لا ترصد سوى الاستثمارات المسجلة و المرخصة لها .

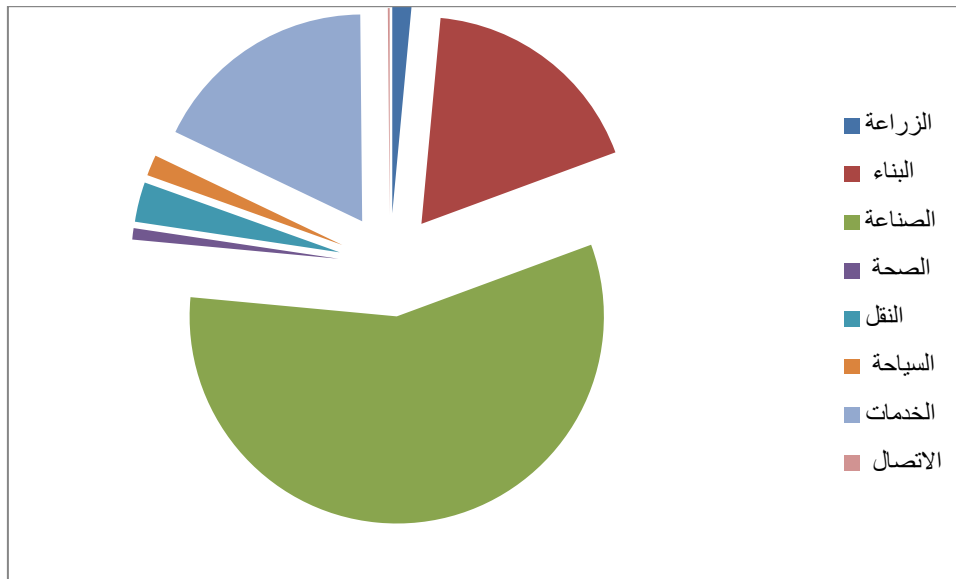
¹ بوددخ كريم ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة دالي إبراهيم ، 2010 ، ص 202 .

الجدول رقم (2- 3) : يمثل نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2002- 2015 .

القطاعات	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دج	الوظائف			
الزراعة	10	1.48	3117	0.13	528	0.41
البناء	121	17.90	98696	4.01	21533	16.66
الصناعة	386	57.10	1681400	68.03	71936	55.65
الصحة	6	0.89	13573	0.55	2196	1.70
النقل	21	3.11	13172	0.53	1723	1.33
السياحة	11	1.63	420657	17.02	13128	10.16
الخدمات	120	17.75	151335	6.12	16710	12.93
الاتصال	1	1.15	89441	3.62	1500	1.16
المجموع	676	100	2471691	100	129254	100

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2015

الشكل رقم (2-1) يمثل نسبة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لكل قطاع



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه .

نلاحظ من خلال بيانات الجدول و الشكل أعلاه أن هناك تنوع في مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر ، إذ أن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر نسبة من هذه المشاريع و التي تقدر بـ 57.10 % ثم يليه قطاع البناء بنسبة 17.90 % ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 17.75 % وهذا راجع إلى أهمية هذه القطاعات الثلاثة لكونها تعود بمرد وديات عالية للشركات الأجنبية ، مع المقابل يبقى نصيب القطاعات الأخرى دون المستوى نوعا ما .

الجدول رقم (2-4) : توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق خلال الفترة 2002-2015

عدد الوظائف	المبلغ (مليون دج)	عدد المشاريع	المناطق
76709	898192	377	أوروبا
39939	563346	274	الإتحاد الأوروبي
8607	449506	68	آسيا
3346	65636	16	أمريكا
37842	1267592	200	الدول العربية
400	27799	1	إفريقيا
264	2974	1	أستراليا
2086	89992	13	الشركات المتعددة الجنسيات
129254	2471691	676	المجموع

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2015

نلاحظ من خلال الجدول أن أوروبا تحتل المركز الأول من حيث عدد المشاريع ، ثم يأتي في المرتبة الثانية الإتحاد الأوروبي ثم الدول العربية بـ 200 مشروع كما أنها تحتل المرتبة الأولى من حيث المبلغ و الذي قدر بـ 1267592 مليون دينار جزائري ، و كذلك نلاحظ أن حظ الجزائر من استثمارات دول إفريقيا و آسيا و الشركات المتعددة الجنسيات و أمريكا جد ضعيف و هذا ما ينعكس على الجزائر من حيث ارتفاع معدل البطالة بسبب نقص الاستثمارات الأجنبية .

المطلب الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر و المكثرة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن حجم هذه الأخيرة لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات و قد أنجزت عدة دراسات حول عوائق الاستثمار في الجزائر و توصلت إلى نتائج متماثلة تقريبا و تعتبر الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر أهم دراسة تم القيام بها سنة 2002 إذ شملت أكثر من 560 مؤسسة و أنجزت الدراسة على مستوى 9 ولايات و تمثلت أهم العوائق فيما يلي :

- 1- الاستقرار السياسي : يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي ، و تصنيف مؤشر كوفاس في الجزائر يدل على وضعية المخاطرة المعتدلة نتيجة احتياطي الصرف ، و بلغ المؤشر في التسعينيات الدرجة B درجة المخاطرة ، الشيء الذي يدل على عزوف الكثير من المستثمرين .
- 2- العقار¹ : يشتكي العديد من المستثمرين من صعوبة الحصول على العقار و ذلك لارتفاع أسعاره في المدن الكبرى التي تتوجه إليها الاستثمارات و ذلك لتعدد الإجراءات الإدارية مما يعطل حصول المستثمرين على وثائق ثبوت الملكية الضرورية لتقديم طلب على التحويل و يرتبط بمشكلة العقار المشكلة الخاصة بتهيئة

¹ ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، 2010 ، ص 15 .

المناطق الصناعية وتزويدها بالمرافق الأساسية لانطلاق المشروع (الكهرباء ، الغاز ، الماء والهاتف) ويعاني العقار الصناعي من عدم توافق الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط وأمن المنطقة الصناعية ، كما أن العقار السياحي يعاني من تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب تدهور المستثمر للواقع السياحي وتدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران .

3- المعوقات الإدارية والقانونية¹ : تعاني الجزائر من تفشي ظاهرة البيروقراطية والفساد الإداري و حسب مؤشر مكافحة الفساد تعتبر الجزائر من البلدان المتأخرة في هذا المجال فقد احتلت المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 164 دولة ، بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة الفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

و اكبر مشكل في الجزائر هو حقوق الملكية الفكرية لأن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزييف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول .

أما في ما يخص الجانب القانوني فيتمثل في عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى .

4 - المنافسة : من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لاستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق و الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على الاستثمار ، و نظرا إلى ضعف مستوى تأهيل الموارد البشرية فهذا لا يجذب المستثمر الأجنبي .

كما أن ظاهرة غسيل الأموال تحد من القدرة على المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب ، و كذلك السوق السوداء بحيث يسيطر على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية ، ولقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار ، و رفع القدرة التنافسية للشركات المحلية و تتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي و احترام الدولة للقانون ، و تقوم هذه القواعد على ثلاثة مبادئ أساسية² :

- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار : نظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار مثل معايير تحرير و حماية المستثمر .

- أهمية الشفافية في صنع و تنفيذ السياسات و القوانين : لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين و الخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري ، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات

¹ ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 10 .

² ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارة العمومية والقطاع الخاص ، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية .

- ضرورة التقييم الدوري والمستثمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري : أي الهدف هو تحديد أي مدى تطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المصنفة لكل المستثمرين (الجانب أو المحليين) مهما كان حجمهم ، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار.

المطلب الرابع: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يرتبط استشراف آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمدى فعالية وجدية سياسات تحسين مناخ الاستثمار المستقبلية التي تنتهجها السلطات الجزائرية لتدعيم ايجابياته الحالية (الاستقرار الاقتصادي الكلي ، وتحسين مستوى بعض الهياكل القاعدية كالمطارات وشبكة الاتصالات ، وانخفاض تكلفة اليد العاملة و الطاقة ، و حجم السوق) و التقليل من السلبيات المختلفة (خصوصا ما تعلق بارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بالنفط ، و اتساع رقعة الفساد والبيروقراطية والقطاع الموازي ، و ضعف أداء القطاع الخاص و النظام المالي ...) وهذا من شأنه تخفيض مستوى التهديدات ، و تحويل مزايا الموقع النسبية للجزائر (الموقع الاستراتيجي الهام ، إذ تتوسط دول المغرب العربي وتعتبر بوابة إفريقيا ، وهي قريبة من أوروبا ، كما تتمتع بإمكانيات طبيعية هائلة نتيجة شساعة مساحتها وتنوع أقاليمها المناخية) إلى فرص استثمارية حقيقية ، خصوصا في مجالات الصيد البحري ، و الزراعة و السياحة ، وفي هذا الإطار فقد عرفت هذه العملية تباطؤا كثيرا فأغلب عراقيل و صعوبات الاستثمار لم يتم تجاوزها بالرغم من أن السلطات قد باشرت بالإصلاحات منذ بداية التسعينات ، بل وقد تدعمت بعض العراقيل أكثر ، وهذا ما يفسر تراجع ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات كما تأكد سابقا .

إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعني مباشرة موقعها المستقبلي في هذه الظاهرة و بالتالي مدى إمكانية تدعيم مكانتها على الأقل بين الدول النامية في إقناعها للمستثمرين الأجانب و جلب اهتماماتهم ، خاصة في ظل المنافسة الكبيرة بين كل الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و في هذا الإطار فغن التوقعات تشير إلى بقاء الجزائر ضمن دول الضعيفة الجاذبية للمستثمرين ، ذلك أن العديد من عراقيل مناخ الاستثمار كارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط و اتساع رقعة الفساد و البيروقراطية و القطاع الموازي ، و ضعف أداء القطاع الخاص و النظام المالي ، كلها عراقيل يصعب تجاوزها في المدى القصير ، و توقعات الدليل المركب لمناخ الاستثمار تؤكد أن الجزائر ستبقى من ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المدى المتوسط و يستحيل في نظر هذا المؤشر أن تلحق الجزائر بمستويات الصين و كوريا الجنوبية و الهند و البرازيل و روسيا ، كما يصعب عليها أن تصل إلى المستويات التي ستبلغها ماليزيا و تاوان و المكسيك و تركيا و بولونيا وغيرها من الدول¹ .

¹ حمزة بن حافظ ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع التمويل الدولي و الهيئات المالية و النقدية الدولية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010-2011 ، ص 201 .

الخلاصة :

إن نتائج وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجاذبيتها ، أثبتت أنه مازال أمامها الكثير من العمل ، و بذل الكثير من الجهود من أجل تحسين حصتها منه ، و بالتالي رهانها على سياسة الباب المفتوح أمامه يمكن اعتباره خاسرا بالنظر إلى الأرقام والإحصائيات التي تثب ذلك .

تعرفنا في هذا الفصل على ماهية مناخ الاستثمار و أن الأوضاع السياسية و الاقتصادية و القانونية و الإدارية و الطبيعية هي بعض عناصر هذا المناخ ، و بأن المستثمر الأجنبي يقوم باختيار الأماكن البديلة للاستثمار التي تتوفر فيه أنظمة سياسية و اقتصادية مستقرة التي يتطمئن إليها .

و مهما قدمت البلدان المضيفة من حوافز مغرية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، فإنها لن تكون مجدية إذا لم تتوفر كافة المقومات الضرورية لنجاح المشروع الاستثماري ، حيث لا يغامر المستثمر الأجنبي في بلد لا يعرف الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، كثرة عدد القيود المفروضة ، فكل هذه الأمور تساهم في تقليل فرص نجاح المستثمرين الأجانب من جهة و تعرقل تحقق المنافع التي تسعى إليها الجزائر من الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى .

كما تعرفنا على بعض مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار التي بالرغم من اختلاف صياغتها و معامل ترجيحها و الهيئة الصادرة منها إلا أنها تتفق في الجوهر ألا و هو تقييم مناخ الاستثمار في البلد المعني (البلد المضيف) .

الفصل الثالث :

تمهيد :

بعدها قمنا بالدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم بعض المؤشرات الاقتصادية و العلاقة في بينها ،سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي ، و لا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي حيث يهتم بالأسس القياسية و الاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية ، لهذا سنحاول بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية و التي سنحاول تأكيدها ، ومن أجل ذلك سيتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين :

المبحث الأول : دراسة تحليلية حول المتغيرات الداخلة في النموذج .

المبحث الثاني : محاولة نمذجة العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

خلال الفترة 2000-2015 .

المبحث الأول: دراسة تحليلية حول المتغيرات الداخلة في النموذج.

المطلب الأول: دراسة تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

1- بيانات الدراسة : من اجل القيام بالدراسة التحليلية لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2000م-2015م) قمنا بتجميع المعطيات من الديوان الوطني للإحصائيات وكذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والبنك الدولي .

الجدول رقم (3-1) يمثل تطور المتغيرات الداخلة في النموذج :

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	أسعار البترول (دولار لبرميل)	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	معدل التضخم %	معدل البطالة %	معدل الفائدة %
2000	0.51	28	54.790	0.34	29.5	-10.32
2001	2.03	24.8	55.180	4.23	27.31	10.03
2002	1.88	25.24	57.053	1.42	25.66	7.18
2003	0.94	29.03	68.018	4.27	23.72	0.19
2004	1.03	38.66	85.013	3.96	17.66	-3.78
2005	1.12	54.64	102.339	1.38	15.27	-6.99
2006	1.57	64.85	117.169	2.31	12.51	-2.32
2007	1.25	74.95	135.803	3.67	13.79	1.48
2008	1.54	99.97	170.989	4.86	11.33	-6.38
2009	2.00	62.25	138.119	5.73	10.17	21.61
2010	1.43	80.15	161.207	3.91	9.96	-6.96
2011	1.29	112.94	199.070	4.52	9.97	-8.66
2012	0.72	109.45	204.331	8.89	11.00	0.49
2013	0.81	105.63	210.183	3.25	9.83	8.08
2014	0.70	97.6	213.98	2.92	10.60	8.21
2015	-0.24	53.26	164.78	4.78	11.58	16.46

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، البنك الدولي .الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

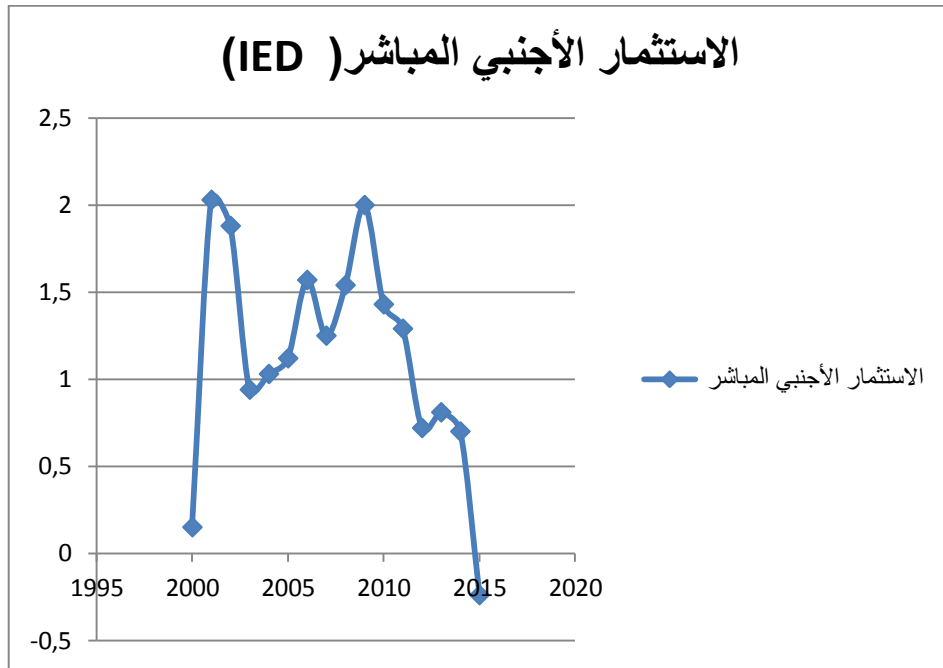
2- تحديد متغيرات الدراسة : إن الاستثمار الأجنبي يعتبر من بين أهم المتغيرات الاقتصادية لأي دولة، خاصة إذا توفرت الموارد والإمكانيات اللازمة التي تجعله يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية ، ولذلك

اشتد التنافس بين الدول و من بينها الدول النامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها ، و منحها الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلية ، حيث قامت كل الدول النامية بشكل عام بسن قوانين الاستثمار و التي تمن حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل القيود التي تقف في طريقهم ، و الجزائر من بين هذه الدول حيث قطعت أشواطاً في هذا المجال و لما لها من مؤهلات معتبرة ، حيث بذلك تتطلع إلى تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصاديين .

باستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي سيتم التطرق إلى دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمتغيرات التالية خلال فترة الدراسة :

- الاستثمار الأجنبي المباشر (IED) : إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و المعبر عنه بالمليون دولار أمريكي .
 - الناتج المحلي الإجمالي (PIB) : يعبر عن مجموع السلع و الخدمات النهائية في دولة ما ، معبر عنها بالمليون دج .
 - أسعار البترول (PP) : تمثل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فهو أهم مصادر التمويل للاقتصاد ، و يعتبر سياسة غير متحكم فيها ، باعتبار أن أسعار المحروقات تتحدد في السوق الدولية و ليس من قبل الدولة المنتجة لها .
 - معدل التضخم (TI) : يعبر عن معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك (نسبة مئوية) .
 - معدل الفائدة (IR) : يوجد عدة أنواع من أسعار الفائدة ، أما المستخدم في الدراسة هو سعر الفائدة الحقيقي (نسبة مئوية) .
 - معدل البطالة (CH) : هو النسبة المئوية للبطالة في مجتمع ما ، و التي يتم قياسها بالاعتماد على معرفة العدد الإجمالي للأفراد العاطلين عن العمل و العدد الإجمالي للأفراد القادرين على العمل
- 3- تحليل المتغيرات : بعد القيام بعملية تحديد متغيرات الدراسة ، قمنا بدراسة وصفية بيانية لمنحنيات كل متغيرة و تطوراتها خلال الفترة
- أولاً : دراسة تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر
- أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة و قطعت أشواطاً كبيرة في طريقة تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

الشكل رقم (1-3) : منحى بياني يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2000م- 2015 م.



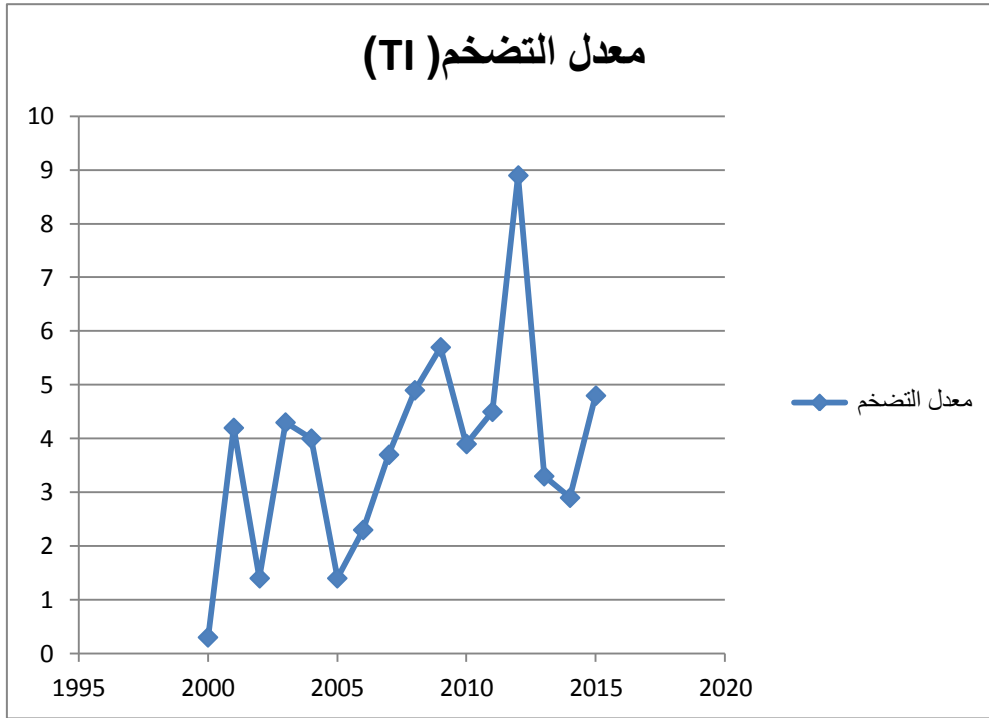
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-3) و برنامج EXCEL

من خلال المنحى البياني نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر عرف تطورا تدريجيا خلال الفترة 2000 م – 2001 م و يرجع هذا التطور إلى الزيادة في أسعار البترول ، أما خلال الفترة 2001م -2011م عرف تذبذبات وهذا راجع إلى الاعتمادات المالية المخصصة لها ، أما خلال الفترة 2011م-2014م عرف تراجع قوي وهذا راجع تقلبات أسعار البترول ، أما خلال الفترة 2014م-2015م انخفض إلى أدنى مستوياته حيث بلغ (-0.24) وهذا راجع إلى تخفيض الدعم المادي من طرف الدولة بسبب تدني أسعار البترول .

المطلب الثاني : دراسة تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000م-2015م

تعريف التضخم : يعبر عن معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك (نسبة مئوية)

الشكل رقم (2-3) منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000م-2015م:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-3) وبرنامج EXCEL

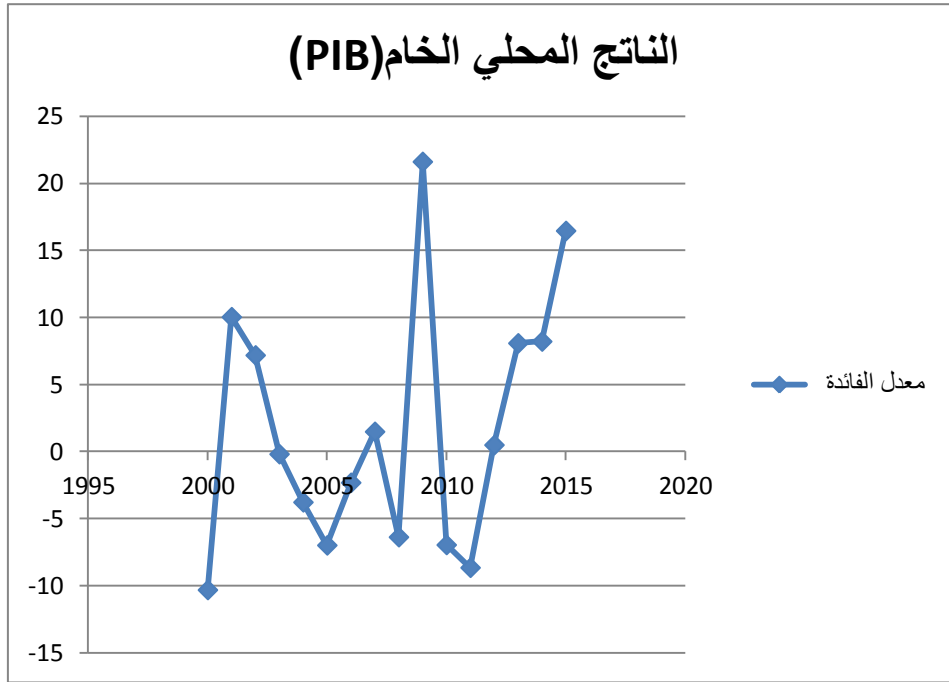
نلاحظ أنه في السنوات بعد الإصلاحات شهدت انخفاضا شديدا في معدل التضخم حيث أنه في سنة 2000م بلغ 0.3 % و يرجع هذا الانخفاض إلى السياسات المالية و النقدية المتبعة و المتمثلة في زيادة الإيرادات و تقليص النفقات عن طريق رفع الدعم عن الأسعار و تشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة .

المطلب الثالث : دراسة تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000م-2015م

مفهوم الناتج المحلي الخام : هو عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة و يسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج الاقتصادي و الخدمات التي يحققها الأعوان الاقتصادية داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم أي أن الناتج المحلي الخام هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه بلد ما خلال سنة معينة و ذلك بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل سواء كانت وطنية أم أجنبية أي لا نميز بينهما¹.

¹ بريش السعيد ، الاقتصاد الكلي ، نظريات ، نماذج و تمارين محلولة ، دار العلوم للنشر ، عنابة ، سنة 2007 ، ص 69 .

الشكل (3-3): منحنى بياني يوضح تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000م – 2015م :



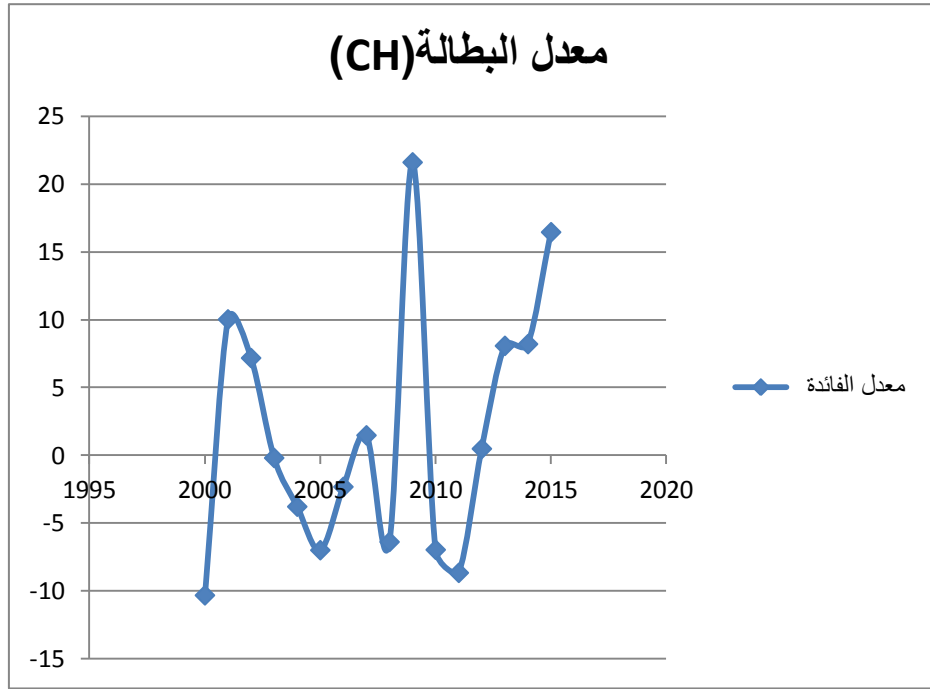
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-1) وبرنامج EXCEL

من خلال الشكل أن نمو الناتج المحلي الخام في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2008 بنسبة 2.13% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول تلك الفترة ، كما شهد انخفاض حاد في 2008-2009 بنسبة 0.24 % وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي حصلت في أواخر سنة 2008 ليعود و يرتفع من جديد سنة 2009 إلى غاية سنة 2014 ، ثم شهد انخفاضا سريعا سنة 2015 بسبب تدني أسعار البترول .

المطلب الرابع : تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000م-2015 م

تعد البطالة العائق الكبير بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لها من تأثير على نفسية الفرد ، خاصة تلك الفئات التي تعيش مرارة هذه الظاهرة والشكل المالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة محل الدراسة .

الشكل (3-4):منحنى بياني يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000م-2015 م



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-1) و برنامج EXCEL

من خلال الشكل نلاحظ أن معد البطالة في تزايد حيث قدر سنة 2000 بنسبة 20 % و تجاوزت النسبة سنة 2001 28.4 % و هذا راجع إلى انخفاض سعر البترول ، ليسجل بعد هذه الفترة انخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2013 و قدرت بنسبة 9.8 % ، و يمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال هذه السنوات بالدرجة الأولى إلى¹:

- تحسين الوضعية النقدية و المالية العمومية و تحسين احتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، و بالتالي ساعدت على إنشاء مناصب شغل و تخفيض من نسبة البطالة .
- تحسين الوضعية الأمنية و الاقتصادية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسين المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي .

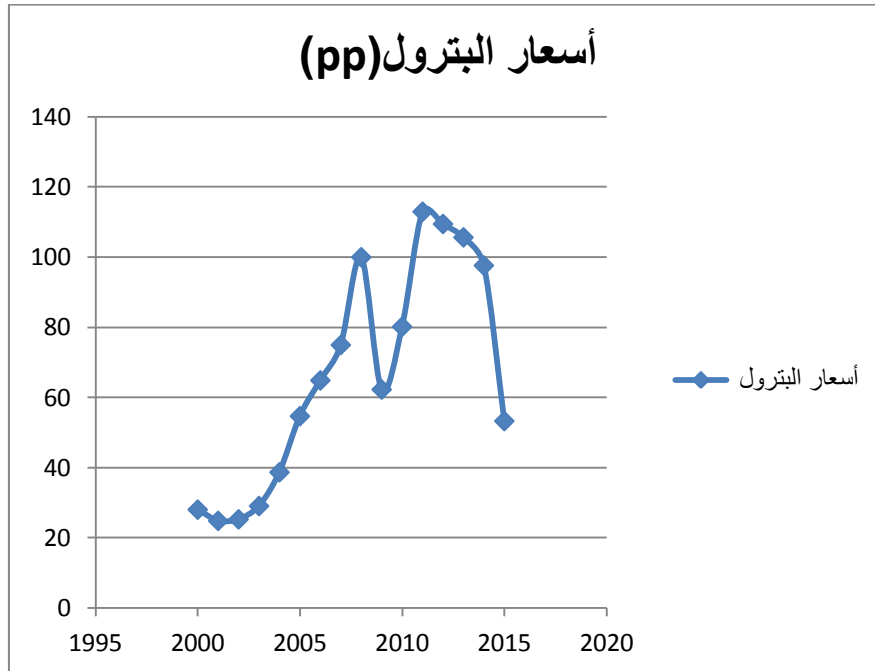
و لكن خلال سنة 2014-2015 ظهر ارتفاع محسوس حيث بلغت نسبة البطالة 11.58 % سنة 2015 و هذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول و إتباع الدول الجزائرية سياسة التقشف و الحد من سياسة التوظيف .

¹ سليم عقون ، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، علوم التسيير ، فرع تقنيات كمية ، جامعة سطيف ، دفعة 2009-2010 ، ص 133 .

المطلب الخامس : دراسة تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000م-2015 م

تعريف السعر البترولي : هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود و السعر قد يعادل قيمة الشيء و قد لا يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج و من خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود¹.

الشكل رقم (3-5):منحنى بياني يوضح تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000م-2015 م



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-1) و برنامج EXCEL

نلاحظ في سنة 2000 ارتفعت أيعار البترول إلى 28 دولار للبرميل و هذا ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية و تتمثل في الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج على استثمارات عالية ، حيث بلغت أقصاها في سنة 2008م قدرت بـ 99.97 دولار للبرميل و هذه الصدمة النفطية الأخيرة يرجع سببها إلى أزمة الرهن العقاري التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية و امتدت تداعياتها لتبسّط نفوذها على الأسواق العالمية المالية².

و بعد أن استقرت أسعار البترول في حدود 61 دولار للبرميل في سنة 2009 استمر يعر البترول في الارتفاع إلى أن وصل مستويات مرتفعة تخطت عتبة 80 دولار للبرميل في سنة 2010 و خلال هذه الفترة حتى سنة 2013 شهد السعر البترولي تذبذبات و هذا راجع إلى عوامل اقتصادية ، و في مطلع بداية سنة 2014 شهدت

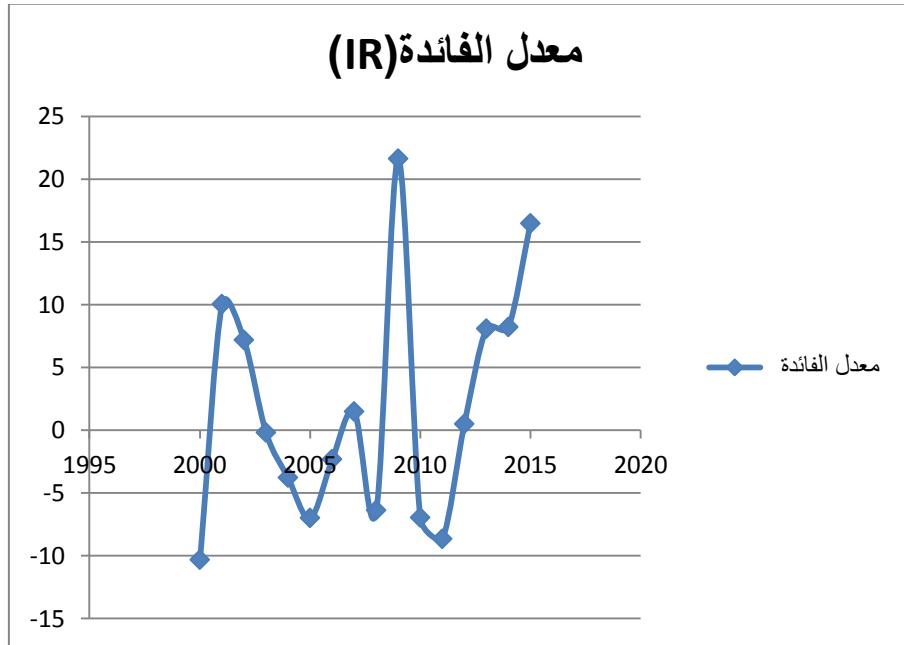
¹ السعيد رويج ، التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص تسيير و اقتصاد بترولي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، سنة 2012-2013 ، ص 3 .
² د الجوزي جميلة ، أسباب الأزمة المالية و جذورها ، ورقة بحثية ، أستاذة محاضرة بجامعة الجزائر ، ص 1 .

أسعار البترول هبوطا مفاجئ وهذا راجع إلى ارتفاع مؤشر سعر الصرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية منذ بداية سنة 2014 وكذلك تضاعف إنتاج النفط الأمريكي .

المطلب السادس : تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000م-2015م

مفهوم سعر الفائدة : هو عبارة السعر الذي يتم دفعه من قبل البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية المتعددة ، سواء كان الاستثمار لمدة شهر أو يوم أو غيره و يعتبر هذا السعر هو المؤشر الوحيد لأسعار الفائدة عند مختلف البنوك التجارية حيث ينبغي ألا تقل هذه الأسعار عن سعر البنك المركزي .

الشكل رقم (3-6): منحنى بياني يوضح تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000م-2015م



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1-3) وبرنامج EXCEL

من خلال المنحنى نلاحظ تذبذب في معدلات الفائدة وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة الجزائرية إلا أنه في سنة 2000م بلغت ادني مستوياتها بنسبة (-10.32) ، أما في سنة 2009 حققت أعلى مستوى بنسبة (21.61) وهذا راجع إلى تطور الإصلاحات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة .

المبحث الثاني : محاولة نمذجة العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015م

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية للظاهرة المدروسة ، و المتمثلة في المؤشرات الاقتصادية الجزائري ، كما أشرنا لها سابقا تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى و على الدراسات السابقة بالدرجة الثانية

يحث يستخلص مما سبق ذكره أن لاستثمار الأجنبي المباشر لله علاقة بالمتغيرات الاقتصادية ، و هذا ما سنتطرق إليه في الدراسة القياسية لبعض المتغيرات الاقتصادية منها: التضخم ، الناتج المحلي الخام ، معدل البطالة ، أسعار البترول ، معدل الفائدة .

المطلب الأول : محاولة بناء نموذج قياسي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية

نحاول في هذا العنصر تقدير و اختبار معاملات المشكلة للنموذج و تحليل نتائجها بهدف الوقوف على صحة فرضية البحث أو نفيها كما تم تقدير النموذج الموصوف في هذا البحث بواسطة برنامج Eviews 8 الذي يعد من أهم وأشهر البرامج التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات بما يتميز به من مزايا عديدة أهمها سهولة الاستخدام .

1- توصيف النموذج :

بعد تجميع المعطيات اللازمة للدراسة نقوم ببناء النموذج وفقا للصيغة الخطية التالية :

$$IED_t = \alpha + \beta_1 PIB_t + \beta_2 PP_t + \beta_3 TI_t + \beta_4 IR_t + \beta_5 CH_t + \varepsilon_t$$

حيث: IED : يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو المتغيرة التابعة أو المفسرة في الفترة t .

PIB : يمثل الناتج المحلي الخام .
PP : يمثل أسعار البترول .
TI : يمثل معدل التضخم .
IR : يمثل معدل الفائدة .
CH : يمثل معدل البطالة .

وهي تمثل المتغيرات المستقلة

$\alpha, \beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$: تمثل معالم النموذج .

t : تمثل فترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2015 .

ε_t : يمثل قيم المتغير العشوائي المجهول .

n : تمثل عدد المشاهدات والتي هي 16 مشاهدة .

- 2 تقدير النموذج : بالاستعانة ببرنامج Eviews 8 و من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) تحصلنا على النتائج التالية من خلال الملحق رقم (1).
- 3 جدول رقم (2-3) : يمثل نتائج تقدير النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: IED

Method: Least Squares

Date: 05/21/17 Time: 20:06

Sample: 2000 2015

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.213867	0.941612	3.413153	0.0066
PP	0.060725	0.013491	4.501245	0.0011
PIB	-0.040075	0.007745	-5.174497	0.0004
TI	-0.023304	0.060040	-0.388143	0.7060
CH	-0.046573	0.030323	-1.535908	0.1556
IR	0.050492	0.015336	3.292481	0.0081
R-squared	0.734149	Mean dependent var		1.161250
Adjusted R-squared	0.601224	S.D. dependent var		0.598240
S.E. of regression	0.377781	Akaike info criterion		1.170994
Sum squared resid	1.427187	Schwarz criterion		1.460715
Log likelihood	-3.367951	Hannan-Quinn criter.		1.185830
F-statistic	5.523014	Durbin-Watson stat		1.778506
Prob(F-statistic)	0.010709			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج مخرجات Eviews8

$$LED = 3.213 + 0.060PP_t - 0.040PIB_t - 0.023TI_t - 0.046CH_t + 0.050IR_t$$

$$(2.59) \quad (3.68) \quad (-3.42) \quad (-0.19) \quad (-1.99) \quad (2.07)$$

$$R^2 = 0.73 \quad F_C = 5.52 \quad \overline{D.W} = 1.77 \quad R^2 = 0.60$$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

حيث :

(t): تمثل إحصائية ستودينت .

R^2 يمثل معامل التحديد .

F_C تمثل F-statistic المحسوبة . (إحصائية فيشر)

$\overline{R^2}$ يمثل معامل التحديد المصحح .

تفسير نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد :

الجدول رقم (4) : يمثل نتائج و تفسير تقدير النموذج الخطي المتعدد

أ- اختبار المعنوية الفردية للنموذج

المعلمة	الفرضيات	التفسير
	$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{array} \right.$ $1 - \text{Prob} \beta_1 = 0.00 < 0.05$ لدينا :	نقبل H_1 أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية ، أي أن أسعار البترول تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر .
	$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{array} \right.$ $\text{Prob} \beta_2 = 0.0004 < 0.05$ لدينا :	نقبل H_1 أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية ، معناه أن النتائج المحلي الإجمالي يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر .
	$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_3 = 0 \\ H_1 : \beta_3 \neq 0 \end{array} \right.$ $\text{prob} \beta_3 = 0.707 > 0.05$ لدينا :	نقبل H_0 أي أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية ، معناه معدل التضخم لا يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر . وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية
	$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_4 = 0 \\ H_1 : \beta_4 \neq 0 \end{array} \right.$ $\text{Prob} \beta_4 = 0.155 > 0.05$ لدينا :	نقبل H_0 أي المعلمة ليس لها معنوية إحصائية ، معناه أن معدل البطالة لا يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر .
	$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_5 = 0 \\ H_1 : \beta_5 \neq 0 \end{array} \right.$ $\text{Prob} \beta_5 = 0.008 > 0.05$ لدينا :	نقبل H_1 أي المعلمة لها معنوية إحصائية ، معناه أن معدل الفائدة يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر .

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

ب - اختبار المعنوية الكلية للنموذج

<p>نقبل H_1 أي أن النموذج له معنوية كلية</p>	$= \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0 \quad H_0 : \beta_1$ $: \beta_1 \neq 0 \text{ ou } \beta_2 \neq 0 \text{ ou } \beta_3 \neq 0 \quad H_1$ $\beta_5 \neq 0 \quad \text{ou } 0 \beta_4 \neq \text{ou}$ $: \text{ لدينا } 10 \text{ Prob}_{F\text{-statistic}} < 0.05$	<p>المعنوية الكلية لنموذج</p>
---	--	-----------------------------------

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

- قيمة معامل التحديد : R^2

$$R^2 = 0.7341 = 73.41 \% \text{ لدينا}$$

هذا يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر نتائج اختبار علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والباقي يرجع إلى عوامل أخرى¹، وبما أننا بصدد دراسة نموذج انحدار متعدد فإنه لا يمكن الاعتماد عليه لأنه يتأثر بزيادة المتغيرات المستقلة لذا نلجأ إلى معامل التحديد المصحح R^2 أي 60.12% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر سببه التغير في المتغيرات المستقلة .

من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج له معنوية كلية والمعنويات الفردية مقبولة باستثناء المعلمتين الموافقتين لـ (CH – TI) وهنا نتوقع وجود مشكل التعدد الخطي في النموذج.

لمعالجة مشكل التعدد الخطي نلجأ إلى طريقة إسقاط المتغيرات المستقلة من النموذج و المسببة للمشكل وهي (CH – TI) .

المطلب الثاني : معالجة المشاكل القياسية التي يحتويها النموذج :

1- التعدد الخطي : من خلال التحليل تبين لنا أن النموذج يحتوي على مشكل التعدد الخطي والذي كان

سببه المتغيرتين (ch) و (TI) وبعد إجراء التعديلات وإصلاحات على النموذج حصلنا على النموذج التالي :

¹ دومينيك سالفادور ، الإحصاء و الاقتصاد القياسي ، ترجمة الدكتورة سعدية ، دار ماكجر وهيل للنشر ، جامعة عين الشمس ، مصر ، سنة 1972 ، ص 176 .

جدول رقم (3-3) : يمثل نتائج تقدير النموذج بعد إسقاط المعلمات المسببة لمشكل التعدد الخطي

Dependent Variable: IED

Method: Least Squares

Date: 05/21/17 Time: 20:12

Sample: 2000 2015

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.795276	0.251715	7.132169	0.0000
PP	0.060709	0.013374	4.539335	0.0007
PIB	-0.035549	0.007321	-4.856031	0.0004
IR	0.050192	0.014655	3.424788	0.0050
R-squared	0.668866	Mean dependent var		1.161250
Adjusted R-squared	0.586082	S.D. dependent var		0.598240
S.E. of regression	0.384887	Akaike info criterion		1.140583
Sum squared resid	1.777654	Schwarz criterion		1.333730
Log likelihood	-5.124661	Hannan-Quinn criter.		1.150473
F-statistic	8.079687	Durbin-Watson stat		1.639787
Prob(F-statistic)	0.003271			

$IED = 1.795 + 0.060 PP_T - 0.035 PIB_T + 0.050 IR_T$			
(7.13)	(4.53)	(- 4.85)	(3.42)
$R^2 = 0.66$			
$R^2 = 0.58$		$D-W = 1.63$	
$Prob(F\text{-statistic}) = 0.003$			

التفسير الإحصائي للمعلومات :

المعلمة	الفرضيات	التفسير
	$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : B_1 = 0 \\ H_1 : B_1 \neq 0 \end{array} \right.$ $Prob B_1 = 0.007 < 0.05$ لدينا :	نقبل H_1 أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية ، أي أن أسعار البتروول تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر.
	$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : B_2 = 0 \\ H_1 : B_2 \neq 0 \end{array} \right.$ $Prob B_2 = 0.0004 < 0.05$ لدينا :	نقبل H_1 أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية ، معناه أن الناتج المحلي الإجمالي يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر.
	$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : B_3 = 0 \\ H_1 : B_3 \neq 0 \end{array} \right.$ $Prob B_3 = 0.0004 < 0.05$ لدينا :	نقبل H_1 أي أن المعلمة لها معنوية ، معناه أن معدل الفائدة يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر.

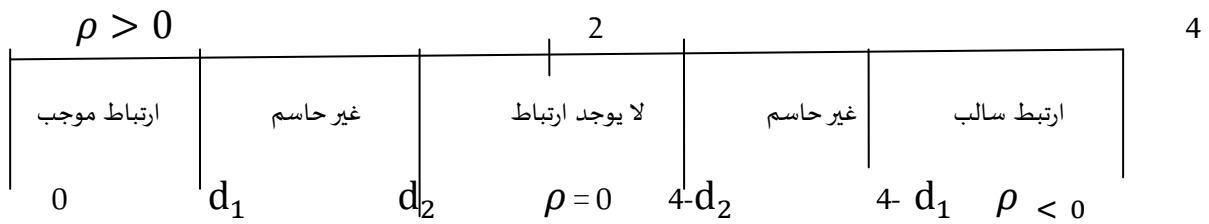
<p>نقبل H_1 أي أن النموذج له معنوية كلية</p>	$\begin{cases} = \beta_2 = \beta_3 = 0 & H_0: \beta_1 \\ \beta_1 \neq 0 \text{ ou } \beta_2 \neq 0 \text{ ou } \beta_3 \neq 0 & H_1 \end{cases}$ <p>$Prob_{F-statistic} = 0.03 < 0.05$ لدينا:</p>	<p>المعنوية الكلية للنموذج</p>
---	---	--------------------------------

3- مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء : نختبر وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (D-W) إحصائية دارين واتسن.

• إحصائية (D - W) دارين واتسن : تسمح هذه الإحصائية بالاختبار التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

لدينا منحى (D-W) دارين واتسن كما يلي :



لدينا $D-W = 1.63$ و $d_1 = 0.633$ و $d_2 = 1.447$ بالاعتماد على جدول دارين واتسن الذي يعتمد على (n) مشاهدات و (k) عدد المتغيرات المستقلة .
من المنحنى نلاحظ أ إحصاءة (D-W) تقع في المنطقة التي لا يوجد فيها ارتباط .
ومنه نستنتج انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء .

ب - عدم تجانس التباين الأخطاء :

• اختبار وايت (White) :

• الجدول رقم (3 - 4) : يمثل تقدير النموذج (White)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.873058	Prob. F(9,6)	0.1060
Obs*R-squared	12.98658	Prob. Chi-Square(9)	0.1632
Scaled explained SS	9.029416	Prob. Chi-Square(9)	0.4346

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/21/17 Time: 22:01

Sample: 2000 2015

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.038812	0.262434	0.147892	0.8873
PP^2	0.004389	0.001489	2.948412	0.0257
PP*PIB	-0.004783	0.001605	-2.980620	0.0246
PP*IR	0.010631	0.003080	3.452172	0.0136
PP	0.033693	0.030800	1.093910	0.3160
PIB^2	0.001317	0.000445	2.959710	0.0253
PIB*IR	-0.005797	0.001636	-3.543807	0.0122
PIB	-0.020328	0.018813	-1.080527	0.3214
IR^2	0.004254	0.001164	3.654441	0.0106
IR	0.034228	0.016345	2.094106	0.0811

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 8 Eviews

في حالة معنوية احد معالم هذا الانحدار نقبل فرضية عدم تجانس تباين الأخطاء و نجري عليـة

هذا الاختبار

الفرضيات :

$$\left\{ \begin{array}{ll} H_0 : \sigma_{ut}^2 = \sigma_{ut'}^2 & \forall \quad t' \neq t \quad \text{تجانس تباين الأخطاء} \\ H_1 : \sigma_{ut}^2 \neq \sigma_{ut'}^2 & \text{عدم تجانس تباين الأخطاء} \end{array} \right.$$

$$\left\{ \begin{array}{ll} \text{Prob (Obs*R-squared)} < 0.05 & \text{نرفض } H_0 \text{ ونقبل } H_1 \\ \text{Prob (Obs*R-squared)} > 0.05 & \text{نقبل } H_0 \text{ ونرفض } H_1 \end{array} \right.$$

من خلال الجدول أعلاه بالاعتماد على اختبار White Heteroskeddasticity نجد :

$$\text{Prob (Obs*R-squared)} = 0.106 > 0.05$$

ومنه : نقبل الفرضية H_0 ونرفض H_1 أي يوجد مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء .

• ولهذا يجب التخلص من مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء :

الجدول رقم (3-5) يمثل نتائج تقدير النموذج المصحح :

Dependent Variable: IED

Method: Least Squares

Date: 05/21/17 Time: 22:10

Sample (adjusted): 2001 2015

Included observations: 9 after adjustments

Weighting series: 1/IR

Weight type: Inverse variance (average scaling)

White heteroskedasticity-consistent standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.711325	0.124949	13.69621	0.0000
PIB	-0.037085	0.006548	-5.663437	0.0024
IR	0.082890	0.007186	11.53427	0.0001
PP	0.059837	0.010971	5.454270	0.0028

Weighted Statistics

R-squared	0.934048	Mean dependent var	0.735000
Adjusted R-squared	0.894476	S.D. dependent var	0.664722
S.E. of regression	0.087310	Akaike info criterion	-1.737608
Sum squared resid	0.038115	Schwarz criterion	-1.649953
Log likelihood	11.81924	Hannan-Quinn criter.	-1.926768
F-statistic	23.60415	Durbin-Watson stat	3.943138
Prob(F-statistic)	0.002221	Weighted mean dep.	0.932080
Wald F-statistic	64.67101	Prob(Wald F-statistic)	0.000202

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات 8 Eviews.

التفسير الاقتصادي :

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية من خلال مقارنة إشارة هذه المقدرات مع التوقعات المسبقة .

- أسعار البترول (PP) هناك علاقة معنوية إيجابية في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار البترول طردية ، وهذا يعني أن أسعار البترول لها أثر إيجابي على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .
- الناتج المحلي الإجمالي (PIB) : هناك علاقة معنوية ولكن الإشارة سلبية في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير ، على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية ، وهذا لا يتفق مع التوقعات القبلية ومنه هذا المتغير غير مقبول من الناحية الاقتصادية . وهذه النتائج تؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر أثره محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من قيمتها ، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري والذي هو اقتصاد ريعي وهو لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري والذي يعاني في انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين .
- معدل الفائدة (IR) : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الفائدة علاقة طردية ، وهذا ما يتفق مع التوقعات القبلية ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .

الخلاصة :

من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها في هذا الفصل و حسب النموذج المتحصل عليه توصلنا إلى أن أسعار البترول و الناتج المحلي الإجمالي و معدل الفائدة عوامل لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهم النتائج التي يتم استخلاصها في هذا الشأن أن علاقة هذه المتغيرات كانت لها معنوية إيجابية مع الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن الناتج المحلي الإجمالي كانت له معنوية وإشارته سالبة و هذا يدل على أن كل مازاد الناتج المحلي الإجمالي كانت فرص الاستثمار الأجنبي قليلة لن الناتج المحلي الإجمالي يساهم بقوة في الاستثمار المحلي .

ومن خلال معامل التحديد $R^2 = 93\%$ قوي ذو أثر إيجابي و علاقة طردية تحققت كل الاختبارات و شروط مفروضة لصحة النموذج (شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) .

الخاتمة العامة

الاستثمار الأجنبي المباشر كان من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، بحيث عرف هذا الاستثمار اهتماما من طرف العديد من الدول في العقد الأخير من الزمن ، حيث ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف ومن أجل الظفر بهذه الفوائد تحاول العديد من الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك باستعمال عدة إجراءات و أدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة ، ومن جهة أخرى توفر له المجال و البيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يقبل على الاستثمار.

عرفت الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم ، تحول في توجهات السياسة الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية ، سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي ، أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ، ونقل تكنولوجيا الإنتاج و تحديث الصناعات المحلية و تطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد ، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات و القدرات الابتكارية ، أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات و توسيع الترابطات الإنتاجية .

وفي هذا الإطار سعت الجزائر كباقي الدول إلى محاولة توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، من خلال إقامة مشاريع تنموية ، خصوصا بعد قيامها بجملة من الإصلاحات في المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية مما أدى إلى تحسن في مختلف المؤشرات الاقتصادية والتي تعتبر من أهم المحددات التي تجعل مناخ الاستثمار أكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

و نتيجة لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية حيث يعد عاملا محفزا للتنمية ، تعمل معظم الدول على خلق مناخ مناسب لجذب هذه الاستثمارات ، ولذلك تمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية ، وهذا باستخدام أدوات القياس الاقتصادي بهدف التعرف على هذه المتغيرات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 – 2015 .

اختبار الفرضيات :

- 1- بالنسبة للفرضية الأولى : و التي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصطلح شديد الغموض ، فقد تحققت ذلك أن العديد من المدارس الفكرية بداية من المدرسة الكلاسيكية حيث حاولت إرسال مفهوم واضح و محدد للاستثمار الأجنبي المباشر عبر الزمن ، ما جعل المفكرين الاقتصاديين يفسرونه بأكثر من مفهوم ، أما فيما يتعلق بالمحددات فهي متعددة و مختلفة فمنها الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، و تربط هذه العوامل بالدولة المضيضة ، كما ترتبط بالدولة الأم و تعتبر عوامل طرد بالنسبة للمستثمرين .
- 2- بالنسبة للفرضية الثانية : هي أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى المستوى المطلوب ، و ما يؤكد صحة هذه الفرضية هو أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل لاستقطاب هذه الاستثمارات لأن الاقتصاد الجزائري لا يزال و إلى حد الآن الاعتماد على مصدر واحد فقط على مداخله من صادرات النفط ، تدني الأوضاع الإدارية نتيجة انتشار الفساد الإداري (الرشوة ، البيروقراطية ...).
- 3- بالنسبة للفرضية الثالثة : القيام بمجموعة من الإصلاحات التي سعت الجزائر إلى تحقيقها منذ مطلع التسعينيات ، بالإضافة إلى تعديل قوانين و تشريعات الاستثمار ، و الانفراج النسبي إلى البيئة السياسية و الأمنية قد ساهمت بشكل واضح في تطوير المناخ الاستثماري و بالتالي تحفيز المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الجزائر خاصة خارج قطاع المحروقات .
- 4- بالنسبة للفرضية الرابعة : و التي تحتوي على أنه كل من الناتج المحلي الإجمالي و أسعار البترول و معدل الفائدة يؤثرون إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد وجدنا من خلال النموذج أن أي ارتفاع في هذه المتغيرات يقابله زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا انه لم يتمكن من اختبار علاقة معدل البطالة و معدل التضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر لأن هذه المتغيرات تم إسقاطها من النموذج .

الاقتراحات :

- إعادة تأهيل و إصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري و الإجراءات البيروقراطية.
- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنت من أجل توحيد مصادرها و إسنادها إلى هيئة واحدة رسمية ، مع ضرورة تحديثها .
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية و التنبؤية فيما يخص كل الظواهر الاقتصادية .
- القيام بتحديث الإصلاحات الاقتصادية و عدم ربطها بالوضع المالي للبلاد و خاصة خارج قطاع المحروقات .

آفاق الدراسة :

- دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام معطيات PANAL على بعض الدول العربية
- أثر المتغيرات الكيفية (سياسية واجتماعية) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني بما يكفل التدرج الطبيعي والتطور المستمر نحو خلق مناخ اقتصادي و استثماري يخضع في مراحل تبلوره إلى مبادئ أسس الحكم الرشيد، مما يضمن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التركيز على توجيه الاستثمارات الواردة إلى القطاعات الإستراتيجية كالزراعة والصحة لما لها أثر في تحقيق الأمن الغذائي ، تقليص فاتورة الغذاء والحد من التبعية للأسواق العالمية .

قائمة المراجع

المؤلفات :

- 1- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2007.
- 2- جير الدبوكسرخ، هارالد كليمانتا، الكذبات العشر للعمولة بدائل ديكتاتورية السوق، ترجمة عدنان سليمان، دار سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، سوريا، بدون سنة.
- 3- سليمان عمرو عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2009.
- 4- أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية – مصر)، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 5- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار في عصر العمولة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- 6- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية) ديوان المطبوعات الجامعية، 2004-2005.
- 7- حربي عريقات وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009.
- 8- نزيه مقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 9- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 10- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- 11- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي – المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 12- قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات)، دار دهومة، الجزائر، 2004.
- 13- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 14- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 15- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 16- عبد السلام أبو قحف، أساسيات إدارة الأعمال الدولية " الأصول العلمية والأدلة التطبيقية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 17- حامد عبد المجيد الدراز، السياسات المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002/2003.
- 18- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي – العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية- الاقتصاد الدولي للأعمال – اتفاقيات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2005.

2- المذكرات والأطروحات :

- 1 دعاء محمد سلمان، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين شمس، القاهرة، مصر.
- 2 - محمد نظير بسيوني، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1986.
- 3- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع شلف، 2007.
- 4- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 5- منصور الزين، آليات تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006.
- 6- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية و النقدية الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

3- المؤتمرات و الملتقيات :

- 1- كريم النشاشي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 2- يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي مؤتمر الاستثمار والتمويل، الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.
- 3- مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورقة بحثية في الملتقى العلمي الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 14-15 نوفمبر، 2005.
- 4- قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، 08-09 أفريل 2002.

4- المجلات و التقارير :

- 1- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
- 2- - مناخ الاستثمار في الدول العربية، المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2010.
- 3- محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004.
- 4- دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007.
- 5- ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، 2010.
- 6- منصور الزين ، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثاني ، مجلة شلف ، ماي 2005 .
- 7- 1 مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2011.
- 8- نبيل جعفر عبد الرضا ، خولة أرشيح ، بعض مؤشرات المناخ في العراق ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3750 ، 2012 .
- 5- القوانين و التشريعات :

- 1- المواد 3،4،5، قانون رقم 63-277 الصادر في 1963/7/26 ، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق ل 1963/8/2، ص 744.
- 2- قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 180.
- 3- الأمر 66 – 277 المؤرخ في 1966/9/15 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية ، 1965.
- 4- المادة 2 من القرار 3 ، الجريدة الرسمية ، العدد 17 الصادر في 2008/03/14.
- 5- الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 29 شوال 1437 الموافق ل سنة 2016 ، العدد 46.

1- Les ouvrages :

- 1- Denis Tersen. Jean-Luc Bricout. L'investissement international.edition armond colin.1995.
- 2- - Francois chenais. La mondialisation du capital. Nouvelle édition actualisée. Synors. Paris. 1997.
- 3- Fabrice mazerolle. Les firmes multinationals.librairie vuibert. Paris. 2006.
- 4- Dwight H. Perkins et autre ; Economie de développement ; 3éme - Belgique.2008.
- 5- Alain Nonjon. La mondialisation. Éditions seddes. Frans.1999 .
- 6- jean pierre bibeau. Introduction à l'économie Intérnational.2émé édition Gaetan Morin . Canada. 1993.
- 7- MPRA Foriegn Direct Investment Developmen Policies in the arabs contries. December 2005.

8- Josette peyrard. Gestion financière internationale.5^e éditin. librairie. Paris.1992 .

مواقع شبكة الانترنت :

- البنك المركزي
- البنك الدولي .
- الديوان الوطني للإحصائيات .
- المنظمة الوطنية لضمان الاستثمار.
- صندوق النقد الدولي .
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

